جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تقييم الإنفاق الحكومي لتفعيل برامج التنمية في الجزائر الفترة 2001- 2014

إعداد الطالبات:

- حلاسي أحلام
- كردوسي بسمة

الأستاذ المشرف

فلفول عبد القادر

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وتقدير

(..... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت ’لي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلي برحمتك في عبادك الصالحين .....) الآية19.سورة النمل

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه.

فالشكر الأول والأخير والظاهرة والباطن لله عزوجل الذي منحنا الصبر والعمل لإتمام هذا العمل المتواضع، راجيين من الرحمان تقبله وجعله في ميزان العمل الصالح.

إلى الدكتور المحترم "فلفول عبد القادر" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بإرشاداته ومعلوماته القيمة وكرمه في توجيهاته.

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة على مناقشة هذه المذكرة

ونتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل من جاهد من أجل رفع راية العلم والمعرفة

وفي الأخير نسأل المولى عزوجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا

إلى كل هؤلاء نتقدم لهم بكلمة شكر خالصة

إهداء

بداية الامل عمل و بداية العمل الجاد ظفر تتويج بداية الغيث قطرة و بداية الاميال خطوة و بداية بدايات هدا العمل كلمة

قال عز وجل "رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي والدي و ان اعمل صالحا ترضاه"

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول الحمد لله علي نعمة التي لا تعد ولا تحصى و صلى اللهم و سلم على اله و صحبه اجمعين

اهدي ثمرة عملي هدا الي

الى التي انارت لي ظلمة الليل بنور عينيها ، ساهرة على راحتي ، الى التي ارضعتني حنانا ، و اهدتني امانا ، فتمنيت لو اكون نفسا من انفاسها فأموت في احضانها حبا ووقارا ،الى من تمنت ان تراني ناجحة و حاملة شهادة ، اقول حفظك الله و اطال في عمرك حبيبتي يا " امي " يا قرة عيني

اهدي عملي هدا الي الى حبيبة قلبي الذي ميزها الرحمان ، ووضعت الحنان و مبعث الامان،الى من ربتني ، الي من اغرقتني حنانا وودا و عطفا الى التي كانت بحر يغمرني املا في النجاح و التي غرست ثمارا،"امي و جدتي العزيزة "

الى ولي نعمتي ، مالك حياتي و سيدي ، الى من ارى في عينيه عزتي و اخد من دفء حنانه قوتي و عزمتي ،الى من اضاء دربي بدعواته و تشجيعاته و رعاني بعينه و قلبه و سقاني من نبع الحنان و اوصلني الي طريق الصواب ليراني في احسن احوالي ادعو الله لك عمرا مديدا تنير به ايامي" ابي العزيز"

الى من و هبهم الله سند الحياة و جعلهم لي فخرا و دخرا و انار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة الى من كانوا مثال به يقتدى و نورا به يقتدى الى من افتخر بهم فخر البلاد فاهديهم سر حبي اخوتي

"شمس الدين" ، "محسن" ،" عمار "،" حمادة"

الى عينيى و اقرب الي الوريد ، الى من يسري حبها في جوارحي كسريان الدم في العروق، الى من وهبها الله لي ، الى وردة البيت عزيزة قلبي و اختي الصغيرة الغالية الوحيدة " نورهان هبة الله" وزوجة اخي "مريم" و الي الوجه المفعم بالبراءة الى الكتكوتة الصغيرة ابنة اخي "غزلان ايلين"

الى رمز العطاء ، فكان هويتي حيثما اسير ،فبث في روحي الحياة و قوة الدفاع "زوجي عبد الكريم " وجميع افراد عائلته الي كل الاهل و الاقارب كل باسمه خاصة اعمامي و ابنائهم و عماتي و ابنائهم

الى من تقاسمت معي عناء هدا العمل اختي و صديقتي " بسمة "و كل عائلاتها،الي من تميزت الوفاء و العطاء وكانت سند معنا في هدا العمل "دريسي مروة" الي كل صديقاتي خاصة "كريمة"،انتصار،وداد،بسمة

أحلام

الإهداء

بلسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،

ولا يتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلا لجلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة

ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى

من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان

قطافها بعد طول انتظار ويتبقى كلماتك نجوم

اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبدوالدي العزيز أطال الله في عمرك

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

أطال الله في عمرها

إلى أعز الأشخاص إلى قلبي إلى من هم أغلى من روحي أخواتي: نسرين، هاجر

وإلى أختي الكبرى سناء، وزوجها وابنتهم المدللة الكتكوتة لميس نورسان

وإلى أخي الوحيد لطفي

إلى ما ساعدني وشجعني كثيرا في هذا العمل زوجي "ياسين" وجميع أفراد عائلته

إلى جداي وجدتي وأسأل الله العظيم أن يطيل في أعمارهم

إلى عماتي وأعمامي وإلى أخوالي وزوجاتهم وإلى خالاتي الثلاث الدكتورة سامية

والأستاذة ليندة والمعلمة نصيرة

إلى التي قاسمتني هذا العمل المتواضع أحلام وكل عائلتها الكريمة

الي من تميزت بالوفاء و العطاء وكانت سند معنا في هدا العمل "دريسي مروة

إلى أبناء العائلة: خولة، بشرى، لوجين، ساجد، أنيس، معين

حنين، حسين وحسونة، أمين، حنان، أيوب، آدم، سارة، أسماء

سندس، سيرين، إسماعيل، دارين، إيلين، ملاك، مريم، صفاء، إلياس، ضياء، سندس

إلى كل صديقاتي وبالأخص: أحلام، أميرة، أسماء، حنان، سارة، هاجر

انتصار، نور، نجمة، كاميليا

إلى كل طالب علم

بسمـة

الفهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
كلمة شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
المقدمة	**أ – د**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي	
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي	11-3
المطلب الأول :تطور الإنفاق الحكومي	3
المطلب الثاني :مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته.	5
المطلب الثالث : قواعد الإنفاق الحكومي.	10
المبحث الثاني : ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وحدودها	17-12
المطلب الأول : الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومية.	12
المطلب الثاني : الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي.	13
المطلب الثالث : حدود تزايد الإنفاق الحكومي	15
المبحث الثالث : سياسات ومجالات ترشيد الإنفاق الحكومي	31-18
المطلب الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأهدافه.	18
المطلب الثاني: متطلبات والعوامل الموضوعية لنجاح الإنفاق الحكومي	20
المطلب الثالث : عناصر ومجالات ترشيد الإنفاق الحكومي.	26
خلاصة الفصل.	32
الفصل الثاني : أساسيات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي.	
تمهيد	34
المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية ونظرياتها	44-35
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	35
المطلب الثاني : أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها	39

المبحث الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	56-45
المطلب الأول : المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	45
المطلب الثاني : المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	48
المطلب الثالث:دور المصادر الداخلية والخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية	52
المبحث الثالث : مكانة الإنفاق الحكومي ضمن عملية التنمية	66-57
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية	57
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الحكومية	60
المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية للنفقات الحكومية	63
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث : تقييم واقع الإنفاق الحكومي ضمن البرنامج التنموية في الجزائر للفترة (2001- 2014).	
تمهيد	69
المبحث الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	84-70
المطلب الأول : دوافع وأهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي	70
المطلب الثاني : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له	73
المطلب الثالث : تقييم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي	81
المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009	103-85
المطلب الأول : أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو	85
المطلب الثاني : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنمية مناطق الجنوب	86
المطلب الثالث : تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو.	98
المبحث الثالث : البرنامج الخماسي للتنمية(توطيد النمو) للفترة 2010-2014	111-104
المطلب الأول : أهداف البرنامج الخماسي (توطيد النمو)	104
المطلب الثاني : مبررات و مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.	105
المطلب الثالث : تقييم نتائج البرنامج الخماسي للتنمية.	109
خلاصة الفصل	112
خاتمة عامة	**116-114**
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1993-2000.	
2-3	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 1998-2000.	
3-3	مضمون الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	
4-3	التوزيع القطاعي لمشاريع الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	
5-3	النفقات المخصصة للسياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	
6-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004	
7-3	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004	
8-3	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب	
9-3	تطور معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام للفترة 2006-2009	
10-3	تطور معدلات النمو القطاعية للفترة 2006-2009	
11-3	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009	
12-3	تطورات هياكل الصحة العمومية	
13-3	تطور الإنجازات المادية لقطاع التربية	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	رسم بياني لنسب كل مجال الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	

المقدمـــــة

المقدمة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة اتساع دور الدولة في معظم البلدان النامية وطرق تدخلها في الحياة الاقتصادية وتشبعت أراء المفكرين الاقتصاديين في ظل المذاهب الاقتصادية وتطور معه مفهوم الانفاق الحكومي الذي انتقل من الدور الضيق لتدخل الدولة في النظرية الكلاسيكية والتي تم فيها حصر أوجه الإنفاق الحكومي في أقل الحدود التي دعا إليها الاقتصادي آدم سميث والمتمثلة في المهام التقليدية لها مثل: الدفاع، الأمن، العدالة، ...إلخ وهذا تماشيا مع عبارة جود بابتيست ساي الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" وكل هذا يعبر عن وجهة نظر الكلاسيك لهذا الاتجاه ، بينما انتقل هذا المفهوم مع تغير الأفكار والتوجه نحو ضرورة إعطاء دور مؤثر للدولة في الاقتصاد (النظرية الكينزية) وهذا ما جعل للإنفاق الحكومي دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وتحريك العجلة الإنتاجية مما يساهم في التقليل من البطالة والفقر، وهذا التطور الكبير لدور الدولة ساعد العديد من الدول الفقيرة النامية الحديثة الاستقلال على تحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغبة منها في الخروج من دائرة التخلف والتبعية، وإذ عدنا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال عدد كبير من الدول نجد أن قضية التنمية الاقتصادية قد طرحت بقوة على معظم هذه الدول، ولكن نتيجة لضعف كفاءات مواردها البشرية وافتقارها للبنى التحتية كان مفروضا ومحتما عليها أن تتحمل حكوماتها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا تحملت معظم الدول الحديثة الاستقلال مسؤوليات جديدة في الاستثمار والتصنيع إضافة إلى دورها التقليدي الأمر الذي جعل من الدولة في هذه البلدان العون الاقتصادي الرئيسي وأحيانا في معظم مجالات النشاط الاقتصادي في هذا السياق تبنت الجزائر عدة مخططات تنموية منذ بداية فترة الستينيات في ظل النهج الاشتراكي، واستمر العمل وفقا لتلك المخططات إلى غاية نهاية الثمانينات حيث تبنت الجزائر سلسلة من الإصلاحات بغرض التحول نحو اقتصاد السوق.

بعد التحسن الملحوظ لأسعار البترول في بداية الألفية وانقضاء العشرية الصعبة التي نتج عنها تدهور الوضعية الاجتماعية تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة والتي تم انطلاقها خلال الفترة الممتدة ما بين 2001- 2014، والتي لا تزال مستمرة، بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 والمخطط الخماسي 2010- 2014، والهدف الرئيسي لهذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل تحسّن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق الدولية.

في هذا الإطار نلاحظ أن سياسة الإنفاق في توسع مستمر ومتزايد من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في تحقيق التنمية، هذا الأمر يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

-كيف يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي تفعيل البرامج التنموية في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1 -ما هو دور الإنفاق الحكومي في دفع البرامج التنموية في الجزائر؟

2 -فيما تكمن أهداف البرامج التنموية وما هي نتائجها ؟

3 -هل تساهم سياسة ترشيد النفقات في تفعيل البرامج التنموية ؟

للإجابة على هذه الأسئلة نفترض الفرضيات التالية:

1 -تعتمد البرامج التنموية المتوسطة المدى في الجزائر على الإنفاق الحكومي كمصدر تمويل أساسي.

2 تعتبر البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر مبادرات تنموية طموحة إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها.

3 يمكن تحقيق فعالية البرامج التنموية في الجزائر من خلال العمل على ترشيد النفقات الحكومية.

أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكرها فيما يلي:

أسباب موضوعية:

-تلعب النفقات الحكومية دورا هاما في دفع عجلة التنمية باعتبارها تتيح أفاق واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي.

-التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحديث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

-معرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر وأهم تطوراتها من خلال البرامج التنموية.

-التحديات الكبرى التي تواجه دور الدولة في تمويل التنمية خاصة في ظل تراجع قدراتها الإنفاقية.

أسباب ذاتية:

-علاقة الموضوع بالتخصص.

-الرغبة في البحث حول التنمية ومتغيراتها في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية.

التعرف على مساهمة الإنفاق الحكومي في تحفيز التنمية الاقتصادية.

إن الإنفاق العام يعتبر محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

أهداف الموضوع:

إن هدفنا من وراء هذه الدراسة هو:

-إبراز آثار النفقات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.

-تحديد طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي والبرامج التنموية.

-تشخيص وتحديد دور الإنفاق الحكومي ضمن البرامج التنموية خلال فترة 2001 -2014 والنتائج المحققة من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية وكافة المجالات التي تشملها (البطالة ، النمو الاقتصادي ، تحسين المستوى المعيشي للسكان).

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإلمام الجيد بالموضوع اعتمدنا في دراستنا على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث تم استعمال المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية.بالإضافة إلى مضامين البرامج التنموية وأهدافها أما المنهج التحليلي فقد تم اعتماده في إطار دراسة النتائج المحققة للبرامج التنموية.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود دراستنا هذه على واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية الثلاثة من سنة 2001 إلى سنة 2014.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات كثيرة في هذا الموضوع متمثلة في عدم وجود بعض الإحصائيات التي تخدم موضوعنا بشكل كبير وذلك نتيجة لعدم توفرها بالمديريات الخاصة بها.

- ندرة الدراسات التي تناولت تقييم الإنفاق الحكومي لتفعيل برامج التنمية في الجزائر وغموض العنوان من أصله.
- نقص المراجع التي تربط بين الإنفاق الحكومي والبرامج التنموية.
- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة تضمن كل جوانب الموضوع.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية ولإثبات صحة الفرضيات المقدمة استدعت الضرورة إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

في الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي الانفاق الحكومي يتضمن المباحث التالية:

حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الانفاق الحكومي ، والمبحث الثاني فقد خص ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي وحدودها ، أما المبحث الثالث تحقيق الفعالية من خلال سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان أساسيات حول التنمية الاقتصادية و علاقتها بالإنفاق الحكومي والذي يندرج ضمنه ثلاثة مباحث ، فالأول يتعرض إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية ونظرياتها والمبحث الثاني مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثالث بعنوان مكانة الإنفاق الحكومي ضمن عملية التنمية،

ويتناول الفصل الثالث والأخير والذي هو بعنوان تقييم واقع الإنفاق الحكومي ضمن البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001 – 2014) ثلاثة مباحث حيث أن الأول خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2014) أما المبحث الثاني كان بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة (2005 – 2009) في حين البرنامج الخماسي (توطيد النمو) للفترة (2010 – 2014) كان عنوان المبحث الثالث والأخير لهذا الفصل.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي

تمهيد:

تعد النفقات الحكومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات الحكومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتتحد أنواعها وتقسيماتها بالتفصيل وتحقيق الفعالية من خلال سياسات الإنفاق الحكومي .

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي حيث سنتناوله ضمن المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي.
- ✓ المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.
- ✓ المبحث الثالث: سياسات ومجالات ترشيد الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الانفاق الحكومي.

يؤدي الإنفاق الحكومي دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق الحكومي، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح الإنفاق الحكومي في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول : تطور مفهوم الانفاق الحكومي

لقد أدى تطور الدولة إلى تغيير مفهوم الانفاق الحكومي ، فبعد أن كانت النفقات الحكومية لا تدخل إلا في حدود قليلة عندما كانت الدولة الحارسة، فقد أصبحت هذه النفقات تعتبر من أهم وسائل تحقيق التنمية وهو ما سيتم التعرض غليه من خلال هذا المطلب.

أولا : الانفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي.

لقد كان الفكر الاقتصادي السائد في العشرينيات، يقضي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، بل تكتفي بأنها حارسة عليه فقط ، فحسب قانون ساي ووفقا لرأي آدم سميث ومؤيدوه أنه لا يجب أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها (كالأمن، الدفاع، العدالة، وبعض المرافق العامة المكلفة)[1]، وترتب على هذه النظرة بروز عدم مبادئ تتمثل

فيما يلي:

- أفضل النفقات الحكومية وأقلها حجما، وهذا لما يترتب عن النفقات الحكومية من تحويل موارد القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج وتخفيض رفاهية المجتمع.
- أولية التحديد لجانب النفقات الحكومية في الموازنة العامة وهذا تحقيقا للمبدأ الأول فلا تحصل إيرادات أكبر فتتبدد أو أقل فتعجز الدولة عن أداء وظائفها.
- حيادية النفقات الحكومية ، أي أن لا يجب أن تؤثر النفقات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

1- عبد الكريم صادق بركات وآخرون ، **المالية العامة** ، الدار الجامعية ، لبنان ، 1986 ، ص 66.

– توازن الموازنة العامة سنويا حيث لا يجب سحب موارد من أفراد المجتمع تزيد تقل عن الإنفاق المقدر.

بناء على ما سبق يمكن القول أن النفقة الحكومية في الفكر الكلاسيكي غير منتجة وأن تمويلها يعتبر عبئا يجب توزيعه على أفراد المجتمع كما ينبغي أن يكون في أقل مستوياته تفاديا لهدر الموارد وتحقيقا لأكبر مستويات الرفاهية للأفراد[1].

ثانيا : النفقات الحكومية في الفكر الكيتزي .

بعد فشل النظام الاقتصادي الحل في حل أزمة الكساد وعدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا، تطلب تدخل الدولة، واتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها وتغيرت النظرة إلى النفقات الحكومية تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام بها من حيث الحجم والمكونات والأهداف ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد[2].

وفي ظل هذا المفهوم لم تعد النفقة الحكومية غير منتجة وإنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع ويمكن استخدامها في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (مع جوانب السياسات الأخرى) تحقيق الإنعاش الاقتصادي وخاصة بعد انتشار الفكر الكيتزي ،ومن ثم لمن يعد دور الدولة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي وإنما تحقيق الزيادة في معدل النمو، المر الذي يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية وتعددها من ناحية وتغير مفهومها من ناحية أخرى[3].

ثالثا : النفقات الحكومية في الفكر الإسلامي.

في الاقتصاد الإسلامي يتوقع أن تكون الحاجة إلى إنفاق على أقل منها في الاقتصاديات الوضعية الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها[4]:

– لطبيعة المميزة لوسائل إعادة توزيع الدخل في الإسلام والتي هي مبنية على الزكاة والإرث وغيرها، حيث ينخفض دور الدولة في المشاريع الخيرية كالمدارس المستشفيات وغيرها.

1– حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 109.

2– المرجع نفسه ، ص 114.

3– عبد الكريم صادق *بركات* و اخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 68.

4– المرسي السيد حجازي ،**مبادئ الاقتصاد العام**،الدار الجامعية ،مصر،2002،ص ص313-316.

-انخفاض الإنفاق المتعلق بالأمن وهذا راجع لطبيعة الأحكام الشرعية التي تنظم العلاقات في المجتمع وتقلل من حوافز وجود الجريمة في المجتمع الإسلامي، كما يقلل من عدد الحالات القضائية وذلك نتيجة جهود العفو بين الأفراد.

-انخفاض الإنفاق المتعلق بالاستقرار الاقتصادي، فالاقتصاد الإسلامي أقل ميلا إلى التذبذبات والدورات الاقتصادية، وذلك راجع إلى انعدام وجود التعاملات الربوية وانخفاض دور المضاربة في الأسواق المالية وغيرها.

ـ وضوح السياسة الخارجية للدولة الإسلامية المبنية على الدعوة إذ لا تحتاج إلى أجهزة سرية لخلق اتجاهات موالية للدولة الإسلامية في العالم كما هو الحال في الدول الغربية ،هذا من ناحية النظرية ، لكن استقراء التاريخ الإسلامي أثبت تزايد دور الدولة في حياة المجتمع وتزايد حجم الإنفاق العام تبعا لذلك، ومن أهم المجالات التي تزيد فيها الإنفاق العام في الفكر الإسلامي هو التعليم وكل ما فيه من منفعة عامة للمجتمع.

المطلب الثاني : مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي.

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي.

للإنفاق الحكومي تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

1 -"الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"[1].

2 -"الإنفاق الحكومي يصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها حيث يشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح"[2].

1- حسن مصطفى حسين ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون مكان نشر,2003 ، ص 65.

2- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان،الطبعة الاولى ،2007 ، ص 33

3 -"الإنفاق الحكومي هي مبالغ نقدية أقرت بها السلطات التشريعية لقيوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل لإنفاق الحكومي : "هو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاق شخص من أشخاص القانون العام، إشباعا الحاجة العامة".

ثانيا: أركان الإنفاق الحكومي.

تتمثل الأركان الأساسية للإنفاق الحكومي فيما يلي:

1- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ من النقود لما تحتاجه من منتجات، سلع ومن أجل تسيير المرافق العامة، خدمات، ورؤوس الأموال التي تحتاجها الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها والمنح والمساعدات والإعانات المختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.... وغيرها، وبالرغم من أن الإنفاق الحكومي ظل لفترة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من أملاك الأفراد أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا ، او ارغام الأفراد على العمل بدون أجر، إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أو كما يسمى بالتبادل العيني بعد أن صارت النقود هي الأداة الوحيدة في التعامل والمبادلات،إن الإنفاق الحكومي في صورته النقدية أدى إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع عادل لهذه الأعباء كل حسب مقدرة التكليفية [2].

2- تدفق الإنفاق الحكومي من قبل شخص عام:

1- علي خليل سليمان ، أحمد اللوزي ، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 89 .

2- سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة_: النفقات العامة_ – الإيرادات العامة – الميزانية العامة** ، منشورات الحلبي البغدادية ، لبنان ، 2008 ، ص ص 25-26.

لكي يكون الإنفاق الحكومي يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كدولة ، الهيئات العامة الوطنية ,الإدارة المحلية (الولايات ، البلديات) أو الأشخاص المعنوية الأخرى أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد إنفاق حكومي حتى ولو كان الهدف منها مصلحة عامة كبناء جامعة، ذلك لأن الأموال التي أنفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص[1].

3- الإنفاق الحكومي الغرض منه تحقيق منفعة عامة.

اد لا يمكن أن يتحقق الإنفاق الحكومي إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق الهدف الإنفاق الحكومي وهو إشباعه الحاجة العامة، ومن تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة فلا تتغير من قبيل الإنفاق الحكومي التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية, فإنفاق الحكومي قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... إلخ ، كما قد يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة ، محاربة التضخم ، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة ، فجميع هذه الأهداف وأخرى والتي يتقرر في نطاق الإنفاق الحكومي يتم تحقيق منفعة عامة للأفراد المجتمع ,إذا المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما[2].

الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي.

لم تجد مسألة تقسيم الإنفاق الحكومي صدى واسع في ظل النظرية التقليدية ، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للمنفعة العامة ومحدودية دور الدولة ، ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات الحكومية وظهرت الحاجة إلى تقسيم الانفاق الحكومي إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم وفيما يلي أهم تقسيمات الإنفاق الحكومي:

1- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص2.

2- خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص 56.

أولا : النفقات العادية والنفقات غير العادية:

وتتمثل النفقات العادية و النفقات غير العادية فيما يلي[1]:

1 -النفقات العادية:

هي تلك النفقات التي تتكرر بانتظام بشكل سنوي كرواتب موظفي الحكومة والنفقات اللازمة لتسيير العجلة الإدارية للدولة وغني عن البيان أنه بيس معنى كون النفقات الحكومية العادية أنها تتكرر كل سنة بنفس المقدار فقد يختلف مقدارها من سنة لأخرى ولكن المهم هو تكرارها السنوي والعادي لكي تصنف ضمن النفقات العادية.

2 -النفقات غير العادية :

هي تلك النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد كل سنة بل تحدث فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة وفي ظروف غير عادية مثل نفقات مكافحة الآفات الزراعية ونفقات الحروب ونفقات درء خطر ، الفيضانات ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات غير العادية تغطي بموارد عادية كقروض والإصدار النقدي التي يتم اللجوء إليه في ظروف استثنائية.

ثانيا: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

تتمثل النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية فيما يلي[2]:

1 -النفقات الحقيقية:

هي النفقة التي تصرفها الدولة على أجور ورواتب العاملين لديها وعلى شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير مرافقها العامة وأجهزتها المختلفة هذه النفقات تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي لذا سميت بالنفقة المنتجة.

2 -النفقات التحويلية:

1- نوارد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، عمان ، 2005 ، ص 37 .

2- أحمد الجبير ، **المالية العامة والتشريع المالي** ، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص202.

فهي النفقة التي تصرفها الدولة دون الحصول على سلع أو خدمات، كإعانات لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وإنما إلى تحويل القدرة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات وبلا مقابل.

وتتمثل أنواع النفقات التحويلية فيما يلي[1]:

- النفقات التحويلية المالية:

وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بمناسبة مباشرتها نشاطها المالي وأهم صورها فوائد الذين العام وأقساط استهلاكه السنوية، وقد ازدادت أهمية هذا النوع من النفقات في الفترة المنصرمة نظرا للازدياد المضطرد في الإنفاق الحكومي في معظم الدول.

- النفقات التحويلية الاقتصادية:
- وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثالها الإعانات التي تقدمها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثالها الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض في متناول الجميع.
- النفقات التحويلية الاجتماعية:

وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته ومثالها الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على تحمل أعباء المعيشة وكذلك الإعانات المقدمة لأصحاب العوائل الكبيرة ، كما تشمل مؤسسات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي.

ثالثا: النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:

وتتمثل فيما يلي[2]:

1- صلاح نجيب العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة العاني، بغداد، 1983، ص ص177-178.

2- نوارد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

1 -النفقات الجارية :

وتشمل جميع النفقات الدولة التي تتكرر سنويا وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة مثل مرتبات موظفي الدولة ونفقات الصيانة وفوائد الدين والإعانات.

2 -النفقات الاستثمارية:

وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت أي التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع مثل بناء الهياكل الارتكازية للمجتمع (شق الطرق ، بناء الموانئ) وهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

المطلب الثالث: قواعد الإنفاق الحكومي.

هناك قواعد تحكم الإنفاق الحكومي ومنها:

أولا: قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين،وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق الحكومي أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة بإضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر[1].

ثانيا: قاعدة الاقتصاد والتدبير:

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير،حتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف ،

1- خبابة عبد الله ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 67-68.

لتحقيق الرشد في الإنفاق الحكومي وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف بتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ،يمتد سلطانها إلى كل بند من بنود النفقات الحكومية يقف خلفها رأي عام يقف ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق الحكومي تعاون كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية[1].

ثالثا: قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:

يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات الحكومية ، كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات الحكومية المقررة واستبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة[2].

فقبل اعتماد قانون المالية يمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة وكل محاولة لتبديد أموال الشعب،أما بعد الاعتماد قانون المالية ، فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الآمر بالصرف قبل أنم يدفعها المحاسب على أن تعهد الآمر بالصرف بالنفقة يجب أن تؤشر عليها المراقب المالي بعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية للتأكد من مدى صرف الاعتماد على الأوجه التي نص عليها القانون ومدى التسيير العقلاني للأموال العمومية ، وقد تتمخض المسؤولية باختلاف أنواعها عندما بتين المساس بأموال الشعب[3].

1- عبد العال الصكبان ، **مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق**، بغداد، الطبعة الأولى، 1972، ص59.

2- سوزي عدلي ناشد ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، دون سنة نشر ، ص 53.

3-عمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة: النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010,ص ص 38-39.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وحدودها.

ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق الحكومي ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عليه، لقد تزايد حجم الإنفاق في ميزانيات الكبير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع، وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية للأفراد (ضرائب، رسوم) لتغطية النفقات المتزايدة، إن ظاهرة ازدياد الإنفاق العام لها أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

المطلب الأول : الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي.

إن الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية التي لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية، أي أن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها للدولة، وتغري الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة إلى:

أولا: انخفاض قيمة العملة:

يقصد بتدهور قيمة العملة، تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات،وما يمكننا ملاحظته بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ الانخفاض بصورة مستمرة وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات الحكومي لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد اكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات الحكومية زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في اعباء في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة للافراد ،ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية في العصر الحديث[1].

1- صالح الرويلي ، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر,الطبعة الرابعة ، 1992 ,ص 26 .

ثانيا: اتساع مساحة الإقليم وزيادة التعدد السكاني:

فنتجه للاتساع الإقليمي أو النمو السكاني يزداد حجم النفقات الحكومية لكن هذه الزيادة لن تكون سوى ظاهرة لأن الدخل الفردي يبقى ثابتا إن لم نقل سيتدهور وبالتالي فلن يزيد معدل الإنفاق لدى الفرد،والزيادة في عدد السكان تمنع القيام بمقارنات بين الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة بصفة واقعية وحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان[1].

ثالثا : تغير القواعد المالية:

من النتائج التي أدت إليها التغير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد الميزانية العامة هي الزيادة الظاهرية في حجم النفقات الحكومية ، فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات العامة التي كانت تتبعها بعض الهيئات العامة هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجا على هذه القاعدة، ومضمون هذه القاعدة هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من نفقاتها المدرجة في الميزانية العامة للدولة، ويطلق على هذا الإجراء اسم صافي الإيراد، إذ لا شك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات الحكومية وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية لها[2].

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي.

يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن إرجاع أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية إلى([3]):

1- زين العابدين ناصر ، **علم المالية العامة** ، دار النهضة العامة ، مصر ، دون سنة نشر ، ص 49.

2- فتحي أحمد ذياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار رضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 86 .

3- بن داود ابراهيم ، **الرقابة المالية علي النفقات العامة** ، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009 ، ص ص 64-70

أولا : الأسباب الاقتصادية:

وجوهر الأسباب الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني للدولة بتطور نشاطها الداخلي أو الخارجي في صورة استثمارات عامة للأموال التي كانت مدخرة ومجمدة أو في صورة تكاليف أو أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، كما يؤدي التوسع إلى إقامة المشروعات الاقتصادية الهادفة للحصول على إيرادات لخزينة الدولة إلى زيادة النفقات الحكومية ، ولعل الأسباب الاقتصادية هي نتاج لتحول مسار الدولة من حارسة إلى متدخلة تم منتجة فأصبح لزاما عليها أن تقوم بإنشاء وبدعم اقتصادياتها.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن والمناطق الصناعية إلى زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وكذا المتعلقة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء وغيرها.

ثالثا: الأسباب السياسية:

كما يمكن أن يكون السبب الفعال في ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي هو تطور إيديولوجية الدولة وفلسفتها السياسية خاصة بعد انتشار مبادئ الحقوق الأساسية والحريات العامة وباقي المبادئ والشعارات الديمقراطية فأصبحت الدولة تأخذ على كاهلها تلبية مطالب فئات المجتمع خاصة الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، كما عمدت الدولة إلى الدخول في معترك الاستثمارات العامة وبالإكثار من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية لمسايرة التطورات الحاملة ولتلبية رغبات مواطنيها،كما أن الإقرار لمبدأ المسؤولية الدولة عن أعوانها وعن هيئاتها أمام القضاء المحلي والقضاء الدولي الزيادة في الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يفرض أو يحكم به على الدولة ، ضف إلى هذا اتساع البعثات الدبلوماسية وانتشار المنظمات الدولية والإقليمية كل هذا أدى إلى الزيادة في حجم النفقات الحكومية،وتعتبر الحروب مع تكلفة المعدات والأسلحة الإستراتيجية السبب البالغ الأهمية في ظاهرة الزيادة وأصبح الإنفاق الحكومي خوفا من الحروب أو نتيجة لها أمر مناص منه خاصة أن

الرقابة على نفقات الدولة تكاد تكون منعدمة ولا يعني نهاية الحروب نهاية الإنفاق بل هو البداية الحقيقية له لبقاء حالات التوتر وحالات الاستعداد لنشوب الحروب من جديد .

رابعا : الأسباب المالية:

فإن أهمها معاونة على زيادة الإنفاق الحكومي سهولة الاقتراض في العصر الحاضر مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية ، هذا فضلا عما ستتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده ، من زيادة في النفقات الحكومية كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين الى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات الحكومية وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معلوم من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الزيادة.

خامسا: الأسباب الإدارية:

فإنه من الأمر المسلم بصحتها ما يؤدي إليه سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزياداتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من الزيادة في الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات الحكومية حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تعتبر زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه يترتب عليها زيادة في القيمة التحويلية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما يكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية (أو الحقيقية) .

المطلب الثالث: حدود الإنفاق الحكومي.

هناك عوامل تحد من حجم النفقات الحكومية وبالتالي ندعو إلى ضرورة مراعاة بالدخل القومي ولعل أهم هذه العوامل هي:

أولا: مدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة:

هي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تحمل عبء الإنفاق العام ومن ثم فمن الطبيعي أن يتحدد حجم الإنفاق الحكومي بمدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة سواء الإيرادات العادية وغير العادية وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة في تحديد حجم الإنفاق الحكومي نظرا لما لها من سلطة سيادية في فرض الضرائب والرسوم علاوة على إمكانياتها في الحصول على القروض الداخلية والخارجية بل إمكانية لجوئها إلى الإصدار النقدي، لكن ليس معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة تكون قدرة لا نهائية، فالواقع يشير إلى أن هذه القدرة تكون محدودة بعدد من العوامل تختلف باختلاف مصدر الإيرادات العامة.

فإذا أخذنا الضرائب نجد أن الدولة على الرغم من أن لها سلطة سيادية في فرض مختلف الضرائب إلا أن هذه السلطة محدودة عمليا بما يسمى "بالطاقة الضريبية" والتي تعبر عن أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وهيكل تكوينه،أما إذا أخذنا الإصدار النقدي فعلى الرغم من إمكانية التجاء الدولة إليه كمصدر للإيرادات نظريا، إلا أن هذه الإمكانية محدودة عمليا بأثر الإصدار النقدي على مستوى العام للأسعار فيما يعرف بمعدل التضخم المطلوب وبالتالي مدى الارتفاع في الأسعار المتوقع، وإذا أخذنا القروض العامة سواء الداخلية أو الخارجية فإن إمكانية الالتجاء كمصدر للإيرادات العامة محدودة عمليا بمدى قدرة الدولة على سداد هذه القروض وفوائدها فيما يعرف بأعباء خدمة هذه الديون[1].

ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي القومي:

ويلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي قبل النظرية الكينزية ، وهي النظرية العامة التي تفسر الظواهر والتغيرات الحادثة في الاقتصاد الكلي والقومي وكيفية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي وحتى 1936، كان الفكر الاقتصادي التقليدي السائد ما قبل "كينز" يرى وجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي ، وأن مستوى النشاط الاقتصادي متغير مستقل وحجم الإنفاق الحكومي متغير تابع وهذا يعني أن أي تغير يطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي لابد أن يؤثر على حجم الإنفاق الحكومي في نفس الاتجاه وبالتالي فإن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحجم الإنفاق الحكومي والعكس صحيح،ولكن الفكر الاقتصادي تغير بعد ظهور نظرية الكينزية عام 1936 حيث

1- عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص ص 217-218.

أصبح الإنفاق الحكومي أحد الأسلحة الهامة التي يمكن استخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وبعابرة أخرى فإن حجم الإنفاق الحكومي أصبح هو المتغير المستقل ومستوى النشاط الاقتصادي هو المتغير تابع، وعلى ذلك ففي حالة الرواج لرفع مستوى الطلب الفعلي بما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل [1].

ثالثا: مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي:

ويلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يعطي أهمية كبرى لسياسة النقدية باعتبارها وسيلة فعالة تسمح بتحقيق هدف عام هو المحافظة على قيمة النقود أي العمل الحيلولة دون تدهور قيمتها وقوتها الشرائية وتحقيق ما يسمى بالاستقرار النقدي، إلا أن الفكر المعاصر وخاصة بعد ظهور النظرية الكينزية أصبح يتشكك في مدى فعالية السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك أدوات أخرى لتحقيق الهدف ذاته وفي مقدمتها حجم الإنفاق الحكومي [2].

1- المرجع نفسه، ص ص218-219.

2- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 219-220.

المبحث الثالث: سياسات ومجالات ترشيد الإنفاق الحكومي.

يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي من المفاهيم الاقتصادية والعلاقة المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ التشريد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين لآخر، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأهداف ومتطلبات الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى عناصر ومجالات الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الانفاق الحكومي نظرا لتعدد الاتجاهات ولإعطاء أكثر توضيح سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين الأولى تتضمن تعريف الترشيد والثانية تتعلق بترشيد النفقات الحكومية.

أولا: تعريف الترشيد:

1 -الترشيد لغة: إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل ترشد، رشدا ورشادا، أي اهتدى واستقام، أما إذا قيل فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد[1].

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد أي مطابق للعقل والحق والصواب "سياسة رشيدة"[1].

1- المنجد في اللغة العربية ، دار المشرق ,2001 ,لبنان ، ص 555.

2 –الترشيد اصطلاحا : يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى استخدام الطاقة ، ترشيد الاستهلاك ، ترشيد النفقات الحكومية [2].

ثانيا : تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي.

يعبر ترشيد الانفاق الحكومي عن "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".

كما يعرف أيضا على أنه "تحقيق أكبر دفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة "[3].

الفرع الثاني: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي.

يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما يلي[4]:

- –رفع كفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات ، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- –تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- –خوض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- –مراجعة هيكلة للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.

1– أحمد رضا ، **معجم متن اللغة** ، منشورات مكتبة الحياة,لبنان ، 1987 ، ص 59.

2– محمد شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع, لبنان، دون سنة نشر ، ص 399.

3– محمد عبد المنعم ، أحمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999 ، ص 72.

4– محمد صادق ، حامد ربابعة ، **نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية** ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، 2010 ، ص 48.

- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وتحدياتها.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وإن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

وبناء على ذلك فإن مفهوم ترشيد الإنفاق يعتبر عملية متسمرة وركيزة مهمة لأسس إعداد وتنفيذ الميزانية، تلتزم الجهات المعنية بوضع ما يناسبها من الأنظمة وإجراءات لتنفيذ في كل كراحل الموازنة ابتداء من وضع التقديرات إلى غاية الرقابة على التنفيذ[1].

المطلب الثاني : متطلبات والعوامل الموضوعية لنجاح الإنفاق الحكومي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات والعوامل الموضوعية لنجاح الإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي.

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق حكومي رشيد، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات يمكن إنجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات كالتالي[2]:

1- نائل عبد الحافظ العواملة ، **الإدارة المالية العامة ، مدخل نظامي مقارن** ، مركز احمد ياسين ، الأردن، الطبعة الرابعة ، 2003 ، ص 267.

2- عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي ، **نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي** ، العربية السعودية ، ورقة مقدمة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي ، وزارة التخطيط ، السعودية ، اكتوبر 2002 ، ص 44 ، متاح علي الموقع التالي www.scc.com/or/m3.Fites/Performance.doc ، تاريخ الاطلاع 2017/2/4 .

أولا: ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم:

إن الالتزام بمدى الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق الحكومي، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق الحكومي.

ثانيا: إدارة سياسة قوية:

حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المنافسة أو إعادة النظر في قرارات التخصيص ، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال لعملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفر الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

ثالثا: كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:

إن توفر الإدارة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق الحكومي، حيث نجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

رابعا: التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة.

ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق الحكومي، وكذلك إقامة سياسة اقتصاد حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به ،ويجبر الحاكم على الالتزام به .

خامسا: توفر نظام محاسبة ورقابة فعالة.

بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق الحكومي ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على تزعم القيام به ،إذ يقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

سادسا: الابتعاد عم مزاحمة القطاع الخاص.

وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص [1] يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح، أما إذ قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام مما يزيد في تكلفة إنجاز المشروع، ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق، ولهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وه وما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقدم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة[2].

الفرع الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: تحديد الأهداف بدقة

1- عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44-45.

2- علي كنعان، **اقتصاديات السياستين المالية والنقدية**، دار المعارف ، سوريا ، بدون سنة نشر، ص188.

يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل متوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل ،ويعتقد Harey من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية ، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة ، ومن أجهة أخرى نرى رأي Streiner الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[1].

ثانيا: تحديد الأوليات

تعتبر عملية تحديد الأوليات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وأن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه ، وتحديد الأولية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا،تقوم علمية تحديد الأوليات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[2]:

-مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأوليات.

-عامل الزمن ، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة دورا كبيرا في تحديد الأوليات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

[1] محمد خالد المهايني ، **الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة** ، مجلة إدارة المال العام – التخصيص والاستخدام – ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، أعمال المؤتمرات ، مصر،2010 ، ص 95.

[2] عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 94.

- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة ، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

- عامل الخبرة : فكلما كانت الحلول المطروحة لحل المشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح ، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولية في الإنجاز.

ثالثا: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام

يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين،وإن الحكم على فعالية كفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا [1].

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي[2]:

أ –الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

ب –نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

ج –فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

فزيادة الإنفاق العام على خدمات التعليم والصحة لا يعتبر مؤشرا لتحسن أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولكن يجب مراعاة تأثير هذه الزيادة في الإنفاق على تحسين الوضعية التعليمية والصحية

[1] سعد بن صالح الرويتع ، **قياس الاداء في الوحدات الحكومية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة ، الرياض،العدد 2 ،2002 ، ص 65.

[2] Stéphanie Damarey , **finances publiques**, gualino éditeur, Paris, 2006, p 425.

للمواطنين، فمن خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2007 و 2008 الذي جاء بتصنيف للدول حسب العلاقة بين حجم الإنفاق على كل من الصحة والتعليم ومدى تأثيره على واقع المواطنين، فالبلدان المصنفة في المراتب الأولى ليست بالضرورة تخصص إنفاق كبيرا على التعليم والصحة، ومثال على ذلك نسبة متوسط التمدرس في التعليم الابتدائي سنة 2005 في كل من أيرلندا والنرويج وكوريا الجنوبية قاربت 99% وبالمقابل إنفاقها متواضع بالنسبة لبعض الدول النامية التي تخصص إنفاقا ضخما على التعليم ولكن دون نتائج جيدة ومثال على ذلك ناميبيا التي صنفت في المراتب الأخيرة بنسبة تمدرس قاربت 72% في الطور الابتدائي و39% في الطور المتوسط بالنسبة لناميبيا (المرتبة 125) أما اليمن فنسبة التمدرس في الطور الابتدائي قاربت 75% و25% في الطور المتوسط (المرتبة 153)، أما في مجال الصحة فيلاحظ عدم التنسيق بين حجم الإنفاق والنتائج المحددة مسبقا مثال على ذلك بوليفيا تنفق 4% من الناتج المحلي لكن تصنف في المرتبة 117 حسب التقرير وبالمقابل كندا تنفق 6.5% من الناتج المحلي وتأتي في المرتبة الرابعة [1].

رابعا : عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الإنفاق الحكومي إلى تبيان مدى ملائمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق الحكومي ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها [2].

تظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة ، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل ، ودراسة

[1] Thébeau Michel, **allocations budgétaires et fourniture des services publics de santé et d'éducation 2000- 2006** : une comparaison internationale, papier présenté par le bloc ; étude et analyse macroéconomique, paris, 2009, p5.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 301.

عدالة توزيع انفاق العام على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي ، بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية [1].

خامسا : تفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية [2].

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق الحكومي مجدية فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابيا [3].

المطلب الثالث: عناصر ومجالات ترشيد الإنفاق الحكومي.

إن عملية ترشيد الإنفاق الحكومي ليست بالسهلة ، لكنها خطوة ضرورية وهي في الوقت ذاته تتكون من العديد العناصر و تمس العديد من المجالات .

الفرع الأول: عناصر ترشيد الإنفاق الحكومي.

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق الحكومي توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي [4]

أولا: التحديد الدقيق لحجم الإنفاق الحكومي الأمثل:

[1] البنك الدولي ، **تقرير حول مراجعة الإنفاق العام لسنة 2004** ، ص 18.

[2] محمد عمر أبو دوح ، **ترشيد انفاق العام وعجز ميزانية الدولة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 105.

1- علي خليفة الكواري ، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1981 ، ص 47.

4- المرجع نفسه ، ص 188.

يتحقق ذلك بتطبيق المجال بين السقوف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع، وهو الموقف الذي بدوره يحده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع ،وكل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها، ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة، لا يعتمد على معيار النسب والقطاعات لأن في ذلك قصر النظر، وإنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة.

ثانيا : توجيه النفقات الحكومية.

نحو النفع العام ، ونقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ولن ندخل هنا في الجدل العلمي الدائر بين علماء المالية حول تحديد طبيعة وماهية الحاجة العامة، والمعايير التي يتحكم إليها ذلك، فهذا معروف جيدا في الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة ، ويعتبر الخروج عليه هو خروج عن المبادئ المالية الرشيدة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق النفقات الحكومية لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد، أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص ، ولذا متى كان الإنفاق يستهدف حاجة خاصة كان هدر للمال العام وخروجا عن سياسة الترشيد.

ثالثا: ابتاع مبدأ الأولوية.

يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق الحكومي لأثاره المرجوة، فاحترام المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع ، وتعظيم منفعة استخدامها ، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقاومة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف المرجوة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة.

رابعا: الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية .

بحيث ينبغي أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن المنفعة العامة ، أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة، فينبغي أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات، فالحرص على جودة الخدمات والسلع يمكن من تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة وتغني عن أعمال الترميم المتكررة عن تكلفتها وبالإضافة إلى ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات الحكومية الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة.

خامسا: التحديد لوقت ومقدار النفقة.

هذا العنصر يتعامل مع قضيتين لا غنى عن أي منهما، الأولى أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أو عبارة أخرى ضرورة تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها والثانية أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، و لهاتين القضيتين تأثير جوهري في عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، فإذا كان الإنفاق لا يشبع أي حاجة فهو إنفاق سفيه، كأن تعطى مرتبات أو مكافآت بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع، أو تعطى إعانات لمن لا يستحقها، وعلى الوجه المقابل يجب عدم النفقة مع وجود الحاجة بما يجعل توفر المال في هذه الحالة يعد سلوكا غير رشيد.

سادسا: توافر المعلومات المالية.

يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد الملاية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات ومعالجة وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة، والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها[1].

الفرع الثاني: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق الحكومي.

1- علي كنعان ، مرجع سبق ذكره ، ص189 .

من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات الحكومية بحسب أعراضها ، ذلك من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات الحكومية ، لذا يجب التفرقة بين مجالات ثلاث للإنفاق الحكومي ، مجال الخدمات العامة ، مجال الأشغال العامة الإنشائية ، مجال المشروعات التجارية والصناعية ،ودراسة قواعد الترشيد الخاصة بكل منها بإيجاز و تتمثل هده المجالات فيما يلي [1] :

أولا: مجال الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي نقل خدماتها، أما الدولة المتدخلة فإن حجم الخدمات متزايدة بصورة ملحوظة ، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة والذي يعنينا في هذا الصدد وفي إطار دراسة اقتصادية هو تحديد الأساليب والطرق ضمن ترشيد الإنفاق الحكومي في مجال الخدمات العامة التي تتلخص فيما يلي:

- الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.
- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفهما.

ولذلك أن الاقتصاد في النفقة وتحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الإنفاق الحكومي في الدولة المعنية، فإذا تبين على ضوء هذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فإنه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع والبحث عن طرق علاجه وهذا لا يكون إلا بالوسائل التالية[2]:

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات بينها.
- التنسيق بين أعمالها المختلفة.
- محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين.

1- مجدي محمود شهاب ، **أصول الاقتصاد العام** ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص ص 229-230.

2- بلقاسم رابح ، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص126.

-الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية

ثانيا : مجال الأشغال العامة الإنشائية.

تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل بمشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعظيما للنفع العام، فهناك مشروعات لإقامة الطرق والسكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود وتوصيل شبكة المياه وشبكة الكهرباء وثالثة لبناء المساكن ومراكز البحث العلمي...إلخ ، وبالتالي فإن الحكومة تواجه أعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاصلة بينها واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاصلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام باعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

- الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من اوجه الانفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.
- مقارنة التكلفة و المنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة و المنفعة الحدية لمشروع اخر و يطلق علي هدا الاسلوب تحليل المزايا و التكاليف،ولكن نظرا للصعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية، فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات بعضها البعض وما سيعود م جراء تنفيذها من مزايا إضافية وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعة الحدية عن تكلفته أكثر من غيره،وتكمل أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين عن الإنفاق إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتحسين الاستخدام السيئ والمبذر لموارد الدولة.[1]

ثالثا: مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية.

1 - مجدي محمود شهاب ،مرجع سبق ذكره،ص232 .

تختلف قواعد ترشيد الإنفاق الحكومي الخاصة بهذا المجال الثالث عن تلك السابق ذكرها، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معيار الربح التجاري او العائد الاجتماعي للمشروع ، وكقاعدة عامة فإن من الممكن تنظيم الإنفاق الحكومي المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة:

- بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق: في مجال المشروعات العامة ففي جانب منها يمكن قياس إنتاجية النفقة إذ يتم تحديد الإنفاق و الإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده، وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم إنفاقها وإنتاجها على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف اجتماعية معينة كالرغبة في تشجيع الطلب على سلعة أو خدمة معينة لرفع مستوى المعيشة، ويلتزم حينئذ تقدير العائد الاجتماعي للمشروع والحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نهائية بعائده الاجتماعي.
- أما فيما يتعلق بالحوافز الفردية: فإنه من المعروف أنها هي التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستواه، ونظرا لانتقاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فإنه من غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق وتعظيم الناتج، على أنه من المتصور وعن طريق إشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترقيات والمكافآت التي تنفق لهم بكفاءة التي يظهرونها في العمل[1].

1- بلقاسم رابح ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

خلاصة:

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق الحكومي توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

– الانفاق الحكومي هو أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومه بين المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق الحكومي ينتقل بين الحيادية والتأثير على النشاط الاقتصادي.

– ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي يعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

– تحقيق الفعالية يكون من خلال سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا يتطلب إبراز الأهداف والمتطلبات و المجلات الأساسية التي تنشط فيها

الفصل الثاني:

أساسيات حول التنمية الاقتصادية

وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية الشغل الشاغل لقيادات الدول التي حصلت على استقلالها السياسي بعد رحلة من الكفاح والنضال، وتأكد لها أن ذلك الاستقلال يبقى منقوصا إن لم يتبع بخوض معركة تنموية تعد الأصعب والأشرس لذا عملت على تضافر الجهود، وتجنيد كل الطاقات، وحشد كافة الموارد من أجل تحقيق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي لدى المواطن وزيادة قدرته الشرائية والانتقال به إلى مستوى اقتصادي يوفر له الحياة الكريمة زيادة على تلبية وتغطية الاحتياجات الأولية، ومن خلال هذا الفصل نتناول هذا الموضوع تحت أربعة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و نظرياتها.

المبحث الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : مكانة الانفاق الحكومي ضمن عملية التنمية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و نظرياتها.

إن عملية التنمية ليست تلقائية وسهلة فهي تتطلب وقتا طويلا، كما أنها لا تقوم على عوامل مادية فقط، بل تتطلب أيضا مقومات بشرية، تعملان معا خاصة في ظل تزايد مشاكل التخلف والفقر في الدول النامية، ما يستدعي إعادة النظر البحث المستمر مبادرات تكفل للخروج من هذه المشكلة.

المطلب الأول : مفهوم التنمية وأهميتها.

هناك العديد من التفسيرات و التعريفات المقدمة حول التنمية ،حيث ينظر لهدا الاخير من زوايا مختلفة،اقتصادية ،اجتماعية،سياسية..... الخ ،و دلك لكون موضوع التنمية دو اهمية كبري بالنسبة للدول و المجتمعات

الفرع الأول: مفهوم التنمية.

أولا: تعريف التنمية.

رغم أن للتنمية مفهوم واسع وينظر إليه من زوايا مختلفة إلا أن هناك تحديد لغوي واصطلاحي لهذا المفهوم.

أ –لغة: هي النماء والزيادة والكثرة .

ب –اصطلاحا: فتعرف على أنها عملية مجتمعة واعية موجهة على الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد تام[1].

يمكن النظر للتنمية أيضا على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر [2]، كما تطرق العديد من الاقتصاديين سواء بين الغربيين أو من دول العالم الثالث إلى تعريف التنمية كل حسب وجهة نظره وفيما يلي سنوجز بعضا منها:

–تعريف التنمية أيضا بأنها عملية شاملة بشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم.

1– وليد الجيوسي ، **أسس التنمية الاقتصادية** ، دار جليس للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى، 2009، ص43.

2– أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011، ص 36.

- إن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأموال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية وتكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما يتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع[1].
- ويمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية على أنها: "إنهاء تغيير جذري يتعدى بيئة الإنسان إلى ذاته وداخله وتتضمن تحرير الإنسان من الفقر والخوف وتأمينه على مقومات حياته وترقيتها وتحسينها".

ثانيا: أنواع التنمية.

لقد طرأت عدة تغيرات خلال عقد الثمانينات والتسعينات بخصوص التنمية فقد ظهر التنمية المستدامة والتنمية البيئة ،التنمية الاجتماعية ،التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية...إلخ .

والتي يمكن تعريفها كما يلي[2]:

1 -التنمية الاقتصادية:

هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

2 -التنمية الاجتماعية:

هي الجهود التي تبدل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حده لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

3 -التنمية البيئية أو المتواصلة:

1- محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار وفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، دون مكان نشر، 2008 ، ص ص 64-65.

2- إبراهيم حسن العسل ، **التنمية في الإسلام مفاهيم – عطاءات – أساليب**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، دون مكان نشر ،الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 24.

هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتحديد الموارد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

4 –التنمية السياسية:

تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي ، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل ، الأحزاب الجمعيات النقابات ، وهي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع[1].

5 –التنمية المستدامة:

هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم أو هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا[2].

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.

تتمثل أهمية التنمية فيما يلي[3]:

- بلوغ البلاد النامية استقلالها السياسي مما أدى إلى الارتفاع الكبير في معدلات زيادة السكان كنتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وعدم انخفاض معدلات المواليد.
- أما على الصعيد الدولي تزايد الاقتناع بأن التقدم الاقتصادي مطلب أساسي للسلام العالمي، واعتراف الدول المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على حد السواء.
- كما أن مشكلة التنمية الاقتصادية تحتل مركزا محوريا في الفكر الاشتراكي والسياسة الاقتصادية بالبلاد الاشتراكية.

1– جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص 77.
2– عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2004، ص94.
3– صبحي تادرس قريصة ، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص ص67-68.

في عالم اليوم أصبحت المقدرة على تحقيق معدلات إنماء اقتصادي عالية تمثل المعيار الأساسي للحكم على كفاءة نظام اقتصادي مقارنا بنظام اقتصادي آخر وأنه كلما تزايدت كفاءة النظام الاقتصادي كلما تزايدت مقدرته على تحقيق معدلات أعلى من الإنماء الاقتصادي.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية.

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن أهداف السياسة تسعى إليها الدول النامية ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا: زيادة الدخل الوطني.

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل الوطني النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة،وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخلة الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة.

إن رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي حسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معان وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتملا.

1- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص ص70-73.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات.

في الواقع يعتبر هذا الهدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

رابعا: التوسع في الهيكل التنظيمي.

تسعى الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية ويجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل التصدير المحروقات من طرف الدول النامية للبلدان المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط وهذا يعمل على كدح الاقتصاد ككل ما لم تقم البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من أجل النهوض باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها.

الفرع الأول : النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

يمثل هذه النظرية "أرثر لويس" حيث يرى أن اهتمامه منصب تماما على نمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع ويتضح من ذلك أن لويس يتكلم عن التنمية على أنها مرادفة للنمو والتقدم وتعتمد اعتمادا كليا على الإنتاج من خلال " ميكانيزم " أو آلية الأسعار ، فالإنسان هنا يفترض أن يكون عقلانيا، من خلال رد فعله على تغيير الأسعار يحاول أن يصل إلى الإشباع، وبالرغم من أن هذه الحقيقة ليست صحيحة دائما فإن لويس لم يتزعج بل يرى أنه مع الوقت سيتعلم الفرد كيف يتعامل مع الأسعار كجزء من ثقافته، والتوزيع عنده لا

ضرورة للتدخل فيه إلا إذا حجب الناتج من الإنتاج عن الاستثمار، كما تعتبر نظرية لويس امتداد للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية فكل شيء فيها يعتمد على الافتراض بأن السوق "رأس المال+ العمل" يتفاعل مع الأسعار وان الربح يعاد استثماره مما يؤدي إلى زيادته وزيادة نسبة العمالة[1].

ثانيا: نظرية الدفعة القوية.

تشير النظرية إلى أن عملية التقدم خطوة خطوة لن تتمكن من وضع الاقتصاد على مسار التنمية بدون قدر معين من الاستثمارات كشرط ضروري لهذا، كما تعتمد على أهمية الاستفادة من وفرات الحجم الكبير التي ينتج عنها إقامة مجموعة من الصناعات التي تعتمد على بعضها البعض في وقت متزامن، معنى ذلك أن عدم القابلية للتجزئة التي تتسم بها بعض الصناعات ذات العلاقة و الوفرات الخارجية التي تتحقق من تنفيذ قدر كبير من الاستثمار تمثل شرطا ضروريا لنجاح عملية التنمية[2].

ثالثا: نظرية النمو المتوازن.

وتتمثل فيما يلي[3]:

صاغ "راغنا نوركس" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "نظرية النمو المتوازن" حيث يركز "نوركس" على الحلقات المفرغة التي يغلقها حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن،إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن من مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها الصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما من جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان،وهناك منهجان للنمو المتوازن ، الأول يشير إلى الطريق الذي تخطه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل الاقتصادي والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم

1- جمال حلاوة ، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة اولى ، 2010 ، ص ص 37-38.
2- محمد البنا ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، مكتبة زهراء ، مصر، 1996 ، ص 99.
3- مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل ، عمان ، 2007 ، ص 73.

للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، إن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى "نوركس" يميل إلى احتواء المنهجين معا ، بينما يركز "رودان" على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.

رابعا: نظرية النمو الغير متوازن.

ان نظرية النمو الغير متوازن ارتبطت بالاقتصادي "البرت هيرشمان"و ان كان قد سبقه "بيرو"في تقديمه صيغة النمو الغير متوازن تحت اسم "نقاط او مراكز النمو"، وتمثلت نظرية "بيرو" في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن التنمية لهذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي،ودعا "هيرشمان" إلى نظرية النمو الغير متوازن لكونها واقعية تتوافق الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، وإنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب، واختلاف التوازن، فالنمط المثالي للتنمية عند "هيرشمان" يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن. [1].

خامسا: نظرية أقطاب النمو (مراكز النمو).

يعد الفرنسي "فرانسوا بيروا" أول من شرح ما يسمى بنظرية أقطاب النمو والتي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير متوازن، ويوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية كما أن مراكز مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية[2].

سادسا: نظرية المسار (الهدف).

تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة في القيادة ومن أكثرها انتشارا بنيت على نتائج وبحوث ودراسات جامعية أوهايو التي أقيمت في الخمسينات من القرن العشرين، طورها كل من "روبرت هاوس

1- محمد عبد العزيز عجيمية ، عبد الرحمن يسري أحمد ، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها** ، الدار الجامعية ،مصر ، 1999 ، ص114.

2- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

ويترنس ميتشل" وهي تفسر كيف يؤثر القائد على تابعية وإدراكهم لأهداف العمل والأهداف الشخصية والحصول على مسارات لإدراك الهدف، وتعتبر هذه النظرية بأن الخصائص المرؤوسين والبيئة متغيرات موقفية طارئة تتوسط العلاقة ونتائج إنجازات المرؤوسين أي أنها تؤثر في سلوك القائد وإنتاجية العاملين في المؤسسة[1].

سابعا: نظرية مراحل النمو لرستو .

استنادا إلى مذهب روستو فإن التحول من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف بسلسلة من الخطوات أو المراحل التي يجب أن تمر بها عبر الدول وتتقدم ، كما أن الفكرة الأساسية في نظرية روستو هي الانطلاق أو التخلص من فخ توازن المستوى المنخفض ، ويصنف روستو الاقتصاديات إلى أربعة أنواع وهي كالتالي[2]:

1 -الاقتصاد التقليدي:

إن شروط وظروف هذا الاقتصاد مشابهة للركود الاقتصادي الموجودة في فخ توازن المستوى المنخفض وهذا النوع من الاقتصاديات يكون اقتصادا زراعيا على نحو كبير وأساليب الإنتاج فيه بدائية ومستويات الدخل منخفضة.

2 -الاقتصاد ما قبل مرحلة الانطلاق.

تحدث هذه المرحلة عندما يطرأ بعض التحسن في مستوى المعيشة مع بداية نمو اقتصادي، وتحول هيكلي ونمو السكان يزداد طالما أن معدل الوفيات وهذا عند وضع الشروط المطلوبة في الوضع الملائم والمطلوب.

3 -الاقتصاد في مرحلة الانطلاق.

وفيها يتم التخلص من فخ التوازن عند مستوى منخفض ويكون الاقتصاد الوطني قد تحول بحيث يكون النمو الاقتصادي مستداما.

4 -المرحلة النهائية:

وهي المرحلة المستمرة لاقتصاد ينمو وبتنويع متزايد مع مستويات الاستهلاك واستثمار مرتفعة.

1- جمال حلاوة،علي صالح ،مرجع سبق ذكره ، ص 49.

2- محمد صالح ، تركي القريشي ، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، طبعة اولى ،2010 ، ص ص 125-126.

ثامنا: نظرية التغير الهيكلي.

ترتكز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي[1].

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من المؤشرات التي تم اعتمادها لقياس التنمية الاقتصادية منها:

أولا: مقياس الناتج القومي الإجمالي.

ويتمثل مقياس الناتج القومي الاجمالي فيما يلي : [2]

1 -يعتمد على ثلاث مؤشرات للتنمية:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
- معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي.
- معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

2 -المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة: يعتمد بدوره على ثلاث مؤشرات هي:

- معدل وفيات الرضع.
- توقع الحياة عند الولادة.
- نسبة السكان المتعلمين.

غير أن هذه المقاييس تعرضت لانتقادات كثيرة نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية من خلالها، فقامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بإصدار مقياس لتنمية والمتمثل في دليل التنمية.

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP).

1- عصام عمر مندور ، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2011، ص 58.

2- فليح حسين خلف ، **اقتصاديات التعليم وتخطيطه** ، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 66.

ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة الذكر، هناك مقياس آخر ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية، "GDI" المعدل للجنس أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " HPI" أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر، غير أن هذا الأخيرة لا يقتصر على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد العيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه ويملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش. [1]

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، دار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 49 .

المبحث الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

يعتبر التمويل من الموضوعات التي استحوذت في الوقت الحاضر على اهتمام واسع لدى الباحثين حيث يشكل أحد المحاور في الحوار بين الشمال والجنوب لكون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية المالية لجميع دول العالم، كما قد يكون التمويل محليا وقد يكون أجنبيا، ولا شك أن التمويل المحلي يجب أن يكون هو الأساس في تمويل التنمية بحيث يفضل الاعتماد على الموارد المحلية وليس الأجنبية لأن تدفق هذه الأخيرة قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا.

المطلب الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مدخرات القطاع العائلي.

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح — بعد تسديد الضرائب– وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار[1]

وتتشكل أهم المدخرات الفردية من التأمينات والادخار الذي يأخذ مكانه في البنك والمدخرات المتمثلة في أصول مالية سائلة وشهادات الاستثمار والاستثمار المباشر، كإنتاج بعض السلع البسيطة وإنشاء ورشات، أو استصلاح أراض ي حيث تعتبر هذه الصورة الأخيرة من أهم صور الادخار الفردي لأن المدخر هو نفسه المستثمر[2].

وهناك عدة عوامل محددة لمدخرات القطاع العائلي : [3]

أولا : حجم الدخل:

نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وعادة ما يكون الميل المتوسط

للاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار.

1– عبير شعبان عبده ، سحر عبد الرؤوف القفاش ، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2013 ، ص 175.

2– الطيب الداودي ،استراتجية لتمويل التنمية الاقتصادية دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 58.

3–المرجع نفسه،ص 60.

ثانيا: درجة تركز وتوزيع الدخل:

إن الميل للادخار لا يتحدد بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضا بمركزه الوظيفي في المجتمع، ذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة، فمن المعلوم إن المزارعين أكثر قدرة على الادخار من قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل، ومن هنا فإن الهجرة من الريف والإقامة في المدن يؤدي إلى نقص المدخرين.

ثالثا: مجموعة عوامل اقتصادية أخرى:

توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أكبر أثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى ،فلا شك أن أسعار الفائدة أو مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، كما يتأثر الادخار بالتضخم حيث يلجأ الأفراد إلى شراء مجموعة من السلع مثل الذهب... وغيرها حسب آثار التضخم.

الفرع الثاني: مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام.

أولا: مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الادخار جمعيا في الدول المتقدمة، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، وعلى سياسة توزيع الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات، كذلك فإن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل، فتحتاج صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث والدراسات على عمليات الاستكشاف والحفر، ومثل هذه المنشآت يتحتم عليها توجيه قدر كبير من أرباحها إلى ضروب البحث والاستكشاف أو ما يطلق عليه التمويل الذاتي[1].

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال العام:

كان دور الدولة في الشؤون الاقتصادية محدودا، حيث لم يتعدى الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية، وإدارتها وتطويرها، هذا الوضع قد تغير في الآونة الأخيرة

1- محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مصر ، 2004 ، ص ص 343-344.

وخاصة في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها: رغبة هذه الدول وإصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة القطاع الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة.

وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في : [1]

- السياسة السعرية للمنتجات ، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية.
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، إذ كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم.
- سياسة التوظيف والأجور، إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات قطاع الأعمال العام عمالة زائدة وعلى الأخص في ظل عدد من الدول النامية بتشغيل خرجي المعاهد والجامعات، الإسهام في حل مشكلة البطالة.
- سوء الكفاءة الإنتاجية وذلك بسبب غياب عنصر الدافع أو الاحتكار.

الفرع الثالث: الادخار الحكومي.

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب والتي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري.

أما النفقات الحكومية فتتمثل في الإنفاق العام أي الإنفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن ، الدفاع ، التعليم ، الصحة...إلخ[2].

إن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي، وتخفيض في الوقت نفسه النفقات الحكومية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية[3].

ونورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي الى زيادة موارد الدولة المالية وإلى زيادة فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي : [1]

1- محمد فوزي ابو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص 346.

2- عرفان تقي الحسيني ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي لنشر ، عمان ، 2002 ، ص 42.

3- أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار الميسرة ، عمان ، 2011 ، ص 196.

- تطوير النظام الضريبي من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.
- استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي وذلك حتى يتحقق ركن العدالة.
- ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة.
- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.

الفرع الرابع: التمويل التضخمي.

يتمثل التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل حجم معين من الإنفاق الاستثماري، وبين حجم الفوائض الادخارية التي يقدر تحققها في القطاعات الاقتصادية المحلية، بموارد نقدية جديدة يخلقها الجهاز المصرفي خلقا مما يترتب عليها تضخم نقدي، وهذه هي الصورة النقدية للتمويل التضخمي.

إن الحاجة إلى التمويل التضخمي لا تنشأ فقط من عدم النجاح في تعبئة المخدرات المقرر تحقيقها بل تنشأ بالدرجة الأولى بسبب ما يمكن أن يطلق عليها "التنمية الاقتصادية الطموحة"، فحكومات الدول النامية وعي في عجلة من أمرها في سعيها لتحقيق معدلات تنموية ملموسة،في فترة وجيزة من الزمن بمعنى تحقيق ارتفاعا محسوسا في معدلات الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ،ففي مواجهة معدلات نمو مرتفعة لسكانها وتواضع ما حققته من مدخرات عن المستويات المنخفضة لمتوسط الدخل ،الحقيقي للفرد نجد أن الموارد الادخارية المطلوبة لتمويل التنمية الاقتصادية تفوق كثيرا الموارد الادخارية التي تحققها وهنا ينشأ إغراء لسد هذه الفجوة الادخارية بموارد نقدية جديدة[2].

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وهي تلك المصادر التي تكون من اطراف تقع خارج الدولة التي ترغب في الحصول على التمويل ،وهناك العديد من المصادر الخارجية نذكرها فيما يلي

الفرع الأول: القروض الأجنبية.

1- محمد يونس ، رمضان نعمة الله ، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث ، مصر، دون سنة نشر، ص 315 .

2- صبحي تادريس قريصة ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 129-130.

هذه القروض قد تكون عامة أو خاصة، وتختلف القروض باختلاف الشروط التي تعقد بها ، فالقروض التي يطلق عليها "القروض التجارية" تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة والضمانات وبرامج التسديد، إما القروض السهلة فهي تعقد بشروط ميسرة تتضمن آجالا طويلة وضآلة في معدل الفائدة،وفيما يلي أشكال القروض الاجنبية:[1]

أولا: القروض الحكومية الثنائية:

هي تلك التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة، وعلى الرغم من أن هذا النوع من القروض يتم في أغلب الأحوال على أسس تجارية حتى من ناحية سعر الفائدة ومدة السداد، إلا أنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية،ويمكن التمييز بين القروض العامة والقروض الخاصة من ناحية صفة الجهة التي تمنح القروض،ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية أو القروض العامة في أحد الصور الثلاثة: [2]

- إما أن يقدم القرض العام في شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل.
- أن تشترط الدولة المقرضة على الدول المقترضة ضرورة إنفاق القرض في الحصول على احتياجات التنمية الاقتصادية من أسواق الدولة المقرضة ذاتها.
- أن يخصص القرض لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينة، وفي هذه الحالة تقوم الدولة المقرضة بتزويد الدولة المقترضة بمعدات لمشروع مع الخبراء اللازمين لإنشائه وتشغيله.

ثانيا: القروض الخاصة:

هي تلك القروض التي ترد من الدولة إلى الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة أو تأتي فش كل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقام بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم على أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول نسبة الأسهم تخولهم

[1] 131_مرجع نفسه ،ص

2- جمال الدين لعويسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

الحق في إدارة المشروع ويطلق على هذا النوع من انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلاد النامية "الاستثمارات غير المباشرة"،وسنتناول فيما يلي القروض الخاصة[1]:

1 -تسهيلات الموردين: هي تلك القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة وكبار المصدرين لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترض وبشرط أن تكون مضمونة من جانب الحكومات، ومن أهم خصائص قروض الصادرات أنها تعقد لفترات متوسطة الأجل، ويحدد سعر الفائدة في ضوء السعر السائد في سوق الإقراض، إن هذه القروض عادة ما تكون مقيدة بالشراء من البلد المقرض.

2 قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة: هي عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من هذه البنوك لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي.

وتعتبر القروض قصيرة الأجل وذات أسعار فائدة مرتفعة تتحدد في ضوء أسعار الفائدة في الأسواق المالية.

3 -الاكتتاب في السندات أو الأسهم تصدرها الدولة المشروعات التي تقام: يمكن للبلاد النامية أن تحصل على رأس المال الأجنبي الخاص عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة وذلك بأن تقوم بطرح سندات ذات قيمة معينة وبسعر فائدة معين وتستهلك بعد حلول أجل محدد، كما يمكن للبلاد النامية ايضا ، في سبيل حصولها على رأس المال الأجنبي أن تقوم بطرح نسبة من أسهم الشركات والمشروعات التي مزمع إنشائها وذلك للاكتتاب فيها، وتعد هذه الوسيلة من أضعف الوسائل للحصول على الموارد، وكما أنها محاطة بالكثير من الصعاب وذلك للأسباب التالية[2]:

- تضع الدول الرأسمالية قانونية على القيم التي يمكن للمؤسسات الاستثمارية الخاصة حيازتها في شكل سندات أجنبية وذلك بهدف حماية المستثمر.
- تواجه إصدارات البلاد النامية من السندات بمنافسة شديدة من جانب البلاد الصناعية المتقدم التي تقوم أيضا بالإصدار في هذه والأسواق العالية المالية.

1- أميرة حسب الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 19.

1-علي عبد الوهاب نجا ، **الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية** ،الدار الجامعية ، مصر ، 2015 ، ص 32.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشر

هي تلك التي تملكها الأجانب ويديرونها، سواء كانت الملكية كاملة أو كانت تحويلات الأرباح والفوائد إلى الخارج، والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه المشروعات،ويعتمد هذا النوع من الاستثمارات في انسيابه إلى الدول النامية على العديد من العوامل منها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المناخ العام للاستثمارات الأجنبية في هذه البلاد ولقد أصبح ولقد أصبح من المسلم به أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة تعتبر أحد المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات في البلاد النامية. [1]

أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من الظواهر العامة التي بدأت تصاحب عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في بلاد أخرى حرص الدول المضيفة على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشروعات وقد تكون تلك المشاركة إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي أو الخاص ، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك ، وفي معظم المشروعات المشتركة غالبا ما يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا،ولقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الحكومات المضيفة للمستثمر الأجنبي خاصة استغلال مصادر الثروات وهذه المشاركة تنطوي على كثير من المزايا،فهو يعتبر تأييدا رسميا من جانب الحكومة بما يمكنها من تقديم ما قد يحتاجه رسميا كمساعدات خاصة في بعض النواحي المتعلقة بالرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية،كما أن اشتراك الحكومة في ملكية المشروع يضفي عليه صورة قومية وطنية في نفوس أفراد الشعب[2].

يمثل انسياب رؤوس الموال من الخارج عاملات أساسيا في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع إنتاج سلع الاستثمار داخليا ومن ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج[3].

2-علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سبق ذكره،ص32 .

2- فليح حسن ، **التمويل الدولي** ، دار المجدلاوي للنشر ، عمان ، 2004 ، ص 241.

3- عمر محي الدين ، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية، لبنان ، دون سنة نشر ، ص 490.

ثانيا : الشركات متعددة الجنسيات:

ظهر على ساحة الاقتصاد العالمي عدد كبير من الشركات العملاقة التي تتميز بأن ملكية أسهمها تتوزع بين جماعات رأس مالية من جنسيات مختلفة، كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول، وهي في نشاطها هذا تنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الأصلي، وتستخدم في نشاطها موارد فنية وإدارية من جنسيات مختلفة ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات، وهي بمثابة تجمع رأس مالي إنتاجي عبر الدول يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل، سواء في مجال تبادل السلع المادية أو في حركة رؤوس الأموال [1].

الفرع الثالث: المعونات الأجنبية:

تعرف المعونات على أنها: "انتقال المال والتقنية والخبرات من دولة إلى أخرى، أو من مجموعة من الدول تمثلها منظمة دولية أو لإقليمية إلى دولة أخرى"،تتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، وإلى قروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية،أما القروض الميسرة فهي التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية، حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض الميسرة، أو من حيث احتوائها على فترات سماح أو من حيث مدة السداد التي تستغرق فترة زمنية أطول، وهي تقدم في صورة نقدية أو المعونات الأجنبية عينية لمشروعات محددة أو لبرامج أو قطاعات معينة. [2]

المطلب الثالث : دور المصادر الداخلية والخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية.

سوف نتطرق في هذا المطلب على دور المصادر الداخلية والمصادر الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: دور المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية.

يقع تمويل التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على عاتق المدخرات المتمثلة أساسا في مدخرات القطاع العائلي ، ومدخرات القطاع الحكومي.

1- فليح حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص242

2- عثمان محمد غنيم ، **مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة ،2005 ، ص 114.

أولا: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية.

تكتسي مدخرات القطاع العائلي أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي سيستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام ووسائل إنجاز هذا الدور متعددة نذكر منها:

– تكوين أرصدة نقدية أو شبه نقدية يمكن استخدامها في الاستخدامات قصيرة الجل، وذلك من خلال:

- الحسابات الجارية : والتي تتميز بأنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها، بإمكانهم سحبهم في أي وقت ويحق للبنك وضع قيود أمام أصحابها أثناء السحب، وهذا النوع لا يحصل أصحابها على عوائد نظرا للطبيعة الجارية لها، على الرغم من إمكانية البنك من استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية[1].
- الودائع الادخارية الاستثمارية : يلجأ إلى الأفراد قصة تكون حصيلة ادخارية للاستفادة منها فيما بعد، أو تتنوع هذه الحسابات بما يتفق واتجاهات الفرد، فقد تتم عن طريق صناديق التوفير والاحتياط وبنوك الادخار أو البنوك التجارية[2].
- بوليصة التأمين على الحياة : تعتبر شركات التأمين على الحياة وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار حيث يلتزم الفرد بدفع أقساط محددة عليها حسب جداول تضعها شركات التأمين على من يستفيد منها حال وقوع أخطار معينة متفق عليها مسبقا كالعجز أو الوفاة أو عند انتهاء مدة حياة التأمين إلا أن الفرد من هذه الحالة لا يستفيد كلية من ادخارا ته حتى إذا طلب ذلك بنفسه، أي تصفية بوليصة التأمين[3].
- شراء الأسهم والسندات: حيث أن الأسهم تعبر عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها الجزء من رأس المال المؤسسة التي أصدرته وهي تسمح لصاحبها بالاستفادة من عائد يتمثل في الأرباح أو الحصة ،وكذلك يتحمل الخسارة في حالة تحقيقها، ويعتبر السهم كمحفظة مالية ادخارية لصاحبها، حيث يسيرها بالشكل الذي يحقق له أفضل تكوين مالي ممكن لتقديم القروض مثلا، أما

1– إسماعيل رياض ، **تقنيات البنك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص ص 26-27.

2– أحمد فريد مصطفى ، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2002 ، ص 167.

3– عبد الغفار حنفي ، **أسواق المال وتمويل المشروعات** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص ص 193-194.

السندات فهي تثبت إدانة حاملها للمؤسسة التي أصدرتها ويتميز بأنه يستفيد من فوائد ثابتة يحصل عليها طيلة عمر السند إذا فالسند يعبر في الواقع عن ادخار حقيقي .[1]

ثانيا: دور الادخار الحكومي في تمويل التنمية الاقتصادية.

هناك عدد من المجالات التي تستخدم فيها الادخارات الحكومية كمصدر مهم من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية أبرزها[2]:

1 -الاستثمار في مشاريع البنية التحتية:

حيث أن الدول النامية عادة ما تلجأ إلى تقديم حصيلة مدخراتها في شكل دعم وإعانات للطاعات تتضمن مشاريع تعود بالنفع الاجتماعي كدعم مشاريع الصحة والتعليم وإنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمصانع كذلك بمقتضى هذه المدخرات تتضمن الدولة من تحفيز العمليات الاستثمارية التي تدفع بعجلة التنمية نحو التقدم والازدهار.

2 -مشاركة القطاع الخاص:

بناء على رغبة الحكومات في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق القيام بتمويل مختلف المشروعات الاقتصادية والتي تكون تابعة القطاع الخاص، ولذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام إدارتها في مشاركة القطاع الخاص وتكوين ما يعرف بالقطاع المختلط.

حيث نجد أنه في الفترة التي تتطلب إمكانيات مالية ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها وحده.

3 -الاتجاه نحو السوق المالية:

غالبا ما تستخدم الدولة ادخاراتها عن طريق الاشتباكات في الأوراق المالية تصدرها المؤسسات التي تقوم بمشاريع تخدم عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد تلك المؤسسات على حصيلة الأسهم التي تصدرها عند بدء التأسيس لزيادة رأسمالها أو التوسع في مشاريعها أو حصيلة السندات المصدرة بغرض الاقتراض طويل الأجل، حيث تستخدم الموارد لتمكين من الحصول على المستلزمات من الأموال الدائمة.

[1] 195-مرجع نفسه ،ص

2- رابح خوني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إثراء للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 137.

الفرع الثاني: دور المصادر الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية.

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه المدخرات الأجنبية من خلال تحقيق ما يلي:

أولا : نقل التكنولوجيا:

تعمل الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا المتطورة والمعرفة إلى الدول المضيفة ، ذلك لأن معظم نشاطات البحوث وتطوير تجرى من قبل المنشآت المتطورة وبالتالي تدعم اقتصاديات الدول المضيفة من خلال حصول هذه الدول على الثقافة الحديثة والمتطورة خاصة لبعض الصناعات و المهارات التنظيمية[1].

ثانيا : الحصول على النقد الأجنبي:

وذلك يعتبر ضروري من أجل تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول بالإضافة إلى توفير قدرة شرائية على زيادة الواردات من السلع والخدمات الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج) لتحقيق برامج الاستثمار المخططة[2].

ثالثا: خلق فرص للعمل:

إن الاستثمارات الأجنبية (شركات متعددة الجنسيات) فضل في توفير عمل جديد وبالمساهمة في القضاء على البطالة للدول النامية وذلك فضلا عن المساهمة في تنمية قدرات الموارد البشرية عن طريق التدريب في الدول المضيفة.[3]

رابعا: تحسين الإنتاجية المحلية:

لها دور إيجابي على الاستثمارات الخاصة إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية، مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي وتزايد الصادرات المحلية وتحسين مدفوعات البلد المضيف.[1]

1- بندر بن سالم الزهران ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1997-2000)**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية ، السعودية ،2004 ، ص 29.

2- قاسم عبد الرضا الدجيلي ، ترجمة علي عبد العاطي ، **النمو والتنمية** ، إدارة المطبوعات للنشر،دون مكان نشر ، 1998 ، ص 517.

3- المرجع نفسه، ص518.

خامسا: فتح أسواق جديدة:

المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير خصوصا وأن الشركات المتعددة الجنسيات لها أفضل إمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير لما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية[2].

سادسا: زيادة الناتج الوطني:

تؤدي المدخرات الأجنبية إلى زيادة الناتج الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني في صالح العمال شأنها في ذلك شأن الاستثمار المحلي، وأن هناك ارتباط وثيق بين حجمن الاستثمار الأجنبي متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الكلي[3].

سابعا: سد الفجوة التمويلية:

تساعد المدخرات الأجنبية حكومات هذه الدول من تصنيف الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطريقة غير مباشرة بواسطة الضرائب التي يحصلها من الشركات المستثمرة.[4]

ثامنا: تمويل المشاريع البنية التحتية:

عادة ما تعمل المدخرات الأجنبية على تدعيم الدولة بالموارد الملاية للتوسع في إقامة مشاريع تنموية تعود بالنفع الاجتماعي تلد مع مشاريع إنشاء الطرق والجسور وبناء المصانع كذلك بمقتضى المدخرات تتمكن الدولة من تحفيز العمليات الاستثمارية التي تدفع التنمية نحو التقدم والازدهار[5].

المبحث الثالث: مكانة الإنفاق الحكومي ضمن عملية التنمية.

يترتب على النفقات الحكومية عدة آثار اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات الحكومية يكون من اجل تحقيق الهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه،

1- قاسم عبد الرضا الدجيلي ، مرجع سبق ذكره، ص519.

2- بندر بن سالم الزهران ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

3- عطية صلاح سلطان ، **مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي** ، مؤتمر بعنوان الإدارة العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2006، ص ص90-92.

4- المرجع نفسه ،ص-93.

5- قاسم عبد الرضا الدجيلي ، المرجع نفسه ، ص 518.

فهدف دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية هو لتعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق وهيكله وعلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية.

تؤثر الزيادة في النفقات الحكومية لآثار اقتصادية مباشرة وأهم هذه الآثار ما يلي:

أولا: آثار الإنفاق الحكومي في الإنتاج:

وتتمثل النفقات الحكومية في الإنتاج فيما يلي[1]:

تؤثر النفقة الحكومية في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي فالمنفعة العامة تشكل جزءا منهما من هذا الطلب ،له أهمية كلما زاد حجم النفقات الحكومية بزيادة مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد، فصلت النفقات الحكومية بحجم الطلب الكلي الفعلي وأثرها عليه، ويتوقف على حجم النفقة ونوعها، فالنفقة الحقيقية تشكل طلب السلع والخدمات أما النفقة التحويلية فإن أثرها يتوقف على طريق تصرف المستفيدين منها.

فالنفقات الحكومية تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام ويمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي: [2]

1 -النفقات الإنتاجية:

فهي تعمل على إنتاج سلعة مادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تنتج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى كفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

النفقات الاجتماعية:

التي تتم في صورة إعانات نقدية، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، ومن ثم يترك لهؤلاء اختيار السلع والخدمات التي تنصرف إليها هذه النفقات وبالتالي لا يمكن معرفة سلفا

1- سالم محمد الشوابكة ، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص54-55.
2- مرجع نفسه ، ص 55.

مدى أثر هذه النفقة الاجتماعية على حجم الإنتاج، لعدم معرفة أنواع السلع التي تنفق عليها تلك الإعانات، أما النفقات الاجتماعية التي تتم بصورة إعانات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل مباشر لكون هذه الإعانات ستوجه بالكامل بواسطة الدولة.

2 -النفقات الحربية:

إن أثر النفقات الحربية على الإنتاج القومي قد يكون سلبيا وقد يكون إيجابيا، ونحن نعلم أن جزءا كبيرا من نفقات الدول تذهب إلى الجانب العسكري وتشكل نصيب الأسد في موازنات الدول.

ثانيا: الإنفاق الحكومي على الاستهلاك:

توفر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبته كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على مدى: [1]

1 -نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لتسيير المرافق الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ .

2 -نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

من أهم البنود الواردة في النفقات الحكومية هو ما يتعلق بالدخل بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها،وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات،وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

1- سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2000،مصر ، 2000 ، ص ص 74-75.

ثالثا : آثار الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل القومي:

يتعرض الدخل القومي إلى نوعين من التوزيع هما: [1]

لتوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وربح وريع.

إعادة توزيع الدخل القومي أو التوزيعة الثانية وهو إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ونقصد به الدولة ونظرا لعدم عدالة التوزيع الأولي للدخل تتحقق العدالة الاجتماعية أو تتحقق أهداف اقتصادية برفع الطلب الفعلي.

ومن خلال التوزيعين يكون للإنفاق الحكومي دور مهم نوضحه في الآتي :(2)

- دور النفقات الحكومية في توزيع الدخل: تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الائتمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أخذ الشكلين الآتيين مباشرة من خلال تحديد الإيجار (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع غير المباشر فيتم من خلال تحديد ائتمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.
- دور النفقات في إعادة توزيع الدخل القومي: يمكن التعرف على دور النفقات الحكومية في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال:
  - يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا وبأسعار تقل عن كلفة إنتاجها إعادة توزيع الدخل القومي للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدود.
  - يترتب عن النفقات التحويلية العينية المتمثلة بإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة(1).

1- عادل العلي ، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 92.
2-المرجع نفسه،ص92.

رابعا: آثار الإنفاق الحكومي على الأسعار:

لا تتحدد الأسعار المختلفة بفعل قوي العرض والطلب فقط بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة، هذا التدخل الذي أصبح في الاقتصاد الحديث منظما وهاما سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو تدخلها تلقائيا.

إن تدخل الدولة قد يتم إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب إما تأثيرها المباشر على هذا المستوى ، وذلك لما يتوفر لديها مكن وسائل وطرق عدة فيمكن لها أن تؤثر في مستوى الأسعار في إطار برامجها الإنفاقية من خلال المنح والإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة من نقدية ، ائتمانية ، ضريبية وسياسية للأجور أو من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية حيث تصب كل هذه التدخلات في إدارة الدولة في العمل [1] على تحقيق استقرار الأسعار حسب الحال ، فمن جهة التدخل للحد من انخفاضها في حالة الانكماش أو التدخل للحد من ارتفاعها في حالة تضخم من جهة أخرى[2].

كذلك يمكن للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين المصريين من آثار الأزمة أو بعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعرضت النفقات التي تكبدتها[(3)].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للإنفاق الحكومي.

تحدث النفقات الحكومية آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال أثر الخاص بعاملي (المضاف والمعجل) ويطلق على أثر المضاعف (الاستهلاك المولد) كما يطلق على أثر المعجل (الاستثمار المولد) سنعرض لأثر لإنفاق الحكومي من خلال أري المضاعف والمعجل على النحو التالي[(4)]:

1- عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص93.

2- صديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص47-48.

3- بن نوار بومدين ، **النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية الجزائر 1980-2000)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 ، ص 26.

4- محمد خصاونة ، **المالية العامة : النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 80.

أولا: أثر المضاعف:

يعتبر كاهن أول من أدخل فكرة المضاعف إلى النظرية الاقتصادية من خلال محاولة قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، وبالتالي فإن مفهوم المضاعف عند كاهن هو مضاعف التشغيل في حين أن "كيتز" استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار في الدخل القومي، وبالتالي فقد سمي مضاعف كيتز بمضاعف الاستثمار ، ويعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والدخل القومي، أي أن مضاعف الاستثمار يظهر عدة مرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير بالإنفاق الاستثمار، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{DY}{DI}$$

حيث:

M: المعامل العددي للمضاعف.

DY: التغير في الدخل القومي.

DI: التغير في الاستثمار.

وبناءا عليه فإن مضاعف الاستثمار هو المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الولية في الاستثمار، إن جوهر فكرة المضاعف هو أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثمار والعكس صحيح، المقصود باستثمار المستقل هو الاستثمار المستقل عن الدخل القومي، والاستثمار المستقل هو ذلك الاستثمار الذي يتخذ القرار بشأنه بصورة مستقلة عن مستوى الدخل، وغالبا ما يكون الإنفاق الاستثماري العام استثمارا مستقلا حيث أنه يتحدد وفق خطط طويلة الأجل بناءا على معايير مختلفة تماما عن المعايير التي تقوم عليها الإنفاق الاستثماري الخاص[1].

إن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تتمثل دخل عوامل الإنتاج (الأجور، الفائدة، الربح، الريع) ويخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءا منها للإنفاق على الاستهلاك وجزءا للادخار.

1- محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص81.

ويعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك وعلى الميل الحدي للادخار، حيث يؤدي هذا الجزء المخصص للاستهلاك إلى زيادة استهلاك هذه السلع وبالتالي إلى توزيع دخول جديدة توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار، وهكذا تتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص وهو ما يعرف باستهلاك المولد الذي تشكل في مجموعها زيادة إجمالية في الدخل القومي تفوق الحدي للاستهلاك في النفقات العامة، ويعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط به رميا ارتباطا طرديا فإنه كان الميل الحدي للاستهلاك كبير فإن المضاعف سيكون كبير والعكس صحيح وفق المعادلة التالية:

$$M = \frac{1}{1 - C}$$

حيث تمثل **C** الميل الحدي للاستهلاك.

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك مضافة إليه الميل الحدي للادخار لا يساوي واحد صحيح فإن مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقلوب الميل الحدي للادخار[1].

ثانيا: أثر المعجل:

إن الآثار غير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة لا يقتصر أثرها على الإنتاج القومي في الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المتولد على الإنفاق الأولي وإنما هناك آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار وهو ما يعرف باستثمار المولد أو المتتابع، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الإنفاق العام سيترتب عليه تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المشاريع التي زاد الطلب على منتجاتها، وهو ما يعرف بأثر المتسارع أو المعجل ويمكن احتساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار على التغير في الناتج القومي المعجل =

$$M = \frac{\mathrm{D}I}{\mathrm{DG}}$$

1- محمد خصاونة ،مرجع سبق ذكره ، ص 82.

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف برأس المال (معامل الاستثمار) أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج وإن معامل رأس المال يجدر ما يلزم من رأس المال سلعة ما يقتضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج لمقابلته، أي ضرورة التوسع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل تؤدي إلى سلعة متتالية من الاستثمار المولدة ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج وهي تختلف حسب درجة الكفاءة الإنتاجية وطبيعة كل صناعة.

إن آثار المعجل تتحدد بمجموعة من الاعتبارات ومن أهمها مدى توافر المخزون من السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع فيما إذا كانت اتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة أو طارئة فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار أما إذا كانت التقديرات أن هذه الزيادة ذات طبيعة دائمة ومستمرة فإنها تشجع هؤلاء المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية[1].

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للنفقات الحكومية.

تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية وتتشابك وتتداخل مع مجالات التنمية الاقتصادية، لأن كل واحد تتأثر وتؤثر في الأخرى، وذلك بهدف إحداث الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها كل الدول.

وسنحاول فيما يلي أن نتناول كل تلك المجلات ومدى إسهام النفقات العامة فيه لتحقيق التنمية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي[2]:

أولا: التعليم:

يعتبر التعليم من أهم مجالات التنمية الاجتماعية بل هو أهمها على الإطلاق إذ بدونه هو والصحة لا تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن "رأس المال المادي" لا ينتج إلا إذا نتحقق له قدر من المهارة والخبرة والتدريب والقدرة على العمل لساعات طويلة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الفرد على قدر كبير من التعليم والصحة والثقافة،لذلك فقد عملت الدولة على توفير التعليم بالمجان، فإنها بذلك ستقوم بتوفير السلع والخدمات اللازمة له من تشييد للمدارس وتوفير هيئات التدريس بها ، وإمدادها بالخدمات والمرافق التي تلزمها، مما يؤدي

1- محمد خصاونة ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

2- هشام مصطفى الجمل ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي،مصر، 2006 ، ص ص269-289.

إلى زيادة حجم الاستثمارات المادية والبشرية وإلى تحسين مستوى المعيشة لأسر الطلاب من خلال الإعفاء الذي تقدمه لأولياء أمورهم من نفقات التعليم، وزيادة الفرص أمام الخرجين منهم للالتحاق بوظائف تدر دخلا أكثر ارتفاعا، إضافة إلى توفير الكفاءات المختلفة من العلماء والمهندسين والإداريين والأطباء والمدرسين والفنيين وغيرهم من الخبرات التي تتوقف على توافرهم،الإنفاق على التعليم يؤدي إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معادلات الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن هناك عائد آخر غير مباشر يعود على المجتمع من جراء الإنفاق على التعليم، يتحصل هذا العائد في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عند جميع أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تطوير وتحسين عملية الإنتاج.

ثانيا: الصحة:

تعتبر الرعاية الصحية حقا من حقوق الأفراد الرئيسية، فإنسان هو مصدر العمل والإنتاج، وهو العامل الأول في الاقتصاد القومي، ولذا ينبغي أن يكون عائد التنمية وقفا عليه وحقا من حقوقه،وقد كانت الدولة تنظر إلى الخدمات الصحية على أنها خدمات اجتماعية، ليست ذات صفة إنتاجية تجود بها الدولة وتمنحها لشعبها متى توافر فائض في ميزانيتها وتمنعها من الشعب إذا قصرت مواردها عن القيام بها،لكن تغيرت تلك النظرة بعدما تبين أن خطط التنمية لا تتوقف على "رأس المال المادي" فقط بل لابد من العامل الذي يستثمر هذا المال ويعمل وينتج فيه وهو ما يطلق عليه "رأس المال الإنساني" وذلك كي تتحقق معه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدول الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفا ،فمن الناحية الكمية تساعد الرعاية الصحية على تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال والشباب وهذا من شأنه أن يزيد في أعداد السكان، فتزايد بذلك القوى الشرائية القادرة على العمل والإنتاج ومن الناحية الكيفية تساعد الرعاية الصحية على القضاء على الأمراض وسوء التغذية التي تضعف حيوية الأفراد، وتزداد مقدرتهم على العمل وبذلكم ترتفع معدل الكفاية الإنتاجية ويزداد إنتاج المجتمع.

ثالثا: الإسكان:

يعتبر المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، لا لأنه يقي الإنسان من قسوة الطبيعة فقط بل يهيئ له عالما خاصا يشعر فيه بالراحة والهدوء ويوفر له الحرية والطمأنينة والاستقرار،وإلى جانب أن السكن يمثل حاجة أساسية من حاجات الإنسان، فإن هناك صلة وثيقة بين المسكن المناسب وارتفاع الكفاية الإنتاجية لأنه كلما كان المسكن مناسبا كلما قلت الإضافة بأمراض وزادت قدرة على العمل.

وبالرغم من الأهمية القصوى للمسكن بالنسبة للإنسان إلا أن أغلب مشروعات الإسكان لم تلق اهتماما كبيرا من المسؤولين ، نظرا لاعتقادهم أن تلك المشروعات ما هي إلا نوه من الخدمة تقدم للأفراد دون أن يكون لها عائد اقتصادي يعود بفائدة على خطط التنمية.

رابعا: المرافق العامة الأخرى:

توجد إلى جانب مرافق التعليم والصحة والإسكان مرافق أخرى على جانب كبير من الأهمية، وهي لازمة أيضا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الخدمات هي مرفق النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وغيرها من لمرافق الخاصة التي تساعد على تحقيق عملية التنمية،فالتنمية لا تتحقق عادة إلى بوجود شبكة طرق ممهدة ومستوية تربط جميع أنحاء الدولة ببغضها البعض كذلك لابد من وجود شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية حتى توفر الوقت والجهد لتحقيق التنمية، كذلك لابد من وجود مصادر للطاقة حتى تستطيع من تشغيل مصانعها وغيرها من المرافق الأخرى لذلك فيجب على الدولة إنشاء شبكة طرق ممددة وإنشاء الوسائل المعاونة لها، إضافة إلى إنشاء الشبكات السلكية واللاسلكية وإيجاد مصادر متعددة للطاقة، وإيجاد وسائل للنقل العديدة والحديثة من السيارات أو السكك الحديدية أو الطائرات او السفن اتلي تساهم في مساعدة القائم بالتنمية من إنجاز خططها على أكمل وجه والزيادة في الإنفاق في تلك المرافق نظرا لارتباطها بالتنمية الاقتصادية ولأثرها المباشر في تقدم المجتمع لأنها تعد من جملة القطاعات السلعية التي تعود بنفع على المجتمع.

خامسا: الدعم والتأمينات الاجتماعية:

1 -الدعم:

يمثل الدعم أحد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وإذابة الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية،تلعب السياسة العامة دورا

رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص للدعم فالدولة التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرا نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجيه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات، أما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فإن الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة، حيث تعمل الدولة من خلاله دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لإذابة الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.

2 –التأمينات الاجتماعية:

أدى التطور الذي طرأ على نظرة الدولة من مجرد عامل ليس له أي مشاعر إنسانية إلى جانب أن أصحاب الأعمال كانوا يعتبرون العامل بمجرد آلة تؤدي إلى زيادة أرباحهم إلى أقصى حد ممكن إلى إنسان معترف به بكل حقوقه ومنها حقه في تأسيس مستقبله وإشاعة الطمأنينة والاستقرار النفسي وتهيئة الأسباب لحياة كريمة ضد ما قد يتعرض له من مرض أو بطالة أو تقاعد أو وفاة أو شيخوخة وكذلك في حالات الوضع أو الزواج أو العجز عن العمل، وذلك عن طريق التأمينات الاجتماعية،وترتب على هذا التغير أن العامل أصبح في مأمن مما قد يطرأ عليه من نوائب الدهر وإشباع في الهدوء في نفسه مما جعله يبذل قصارى جهده في عمله ويحقق أعلى مستويات الإنتاج بدون خوف من المخاطر التي قد تحدث له من جراء ذلك العمل ، فلسفة التأمينات الاجتماعية من الناحية الاقتصادية في أنها أداة لاستقطاع جزء من الدخل القومي وإعادة توزيعه في وقت واحد كما تكفل تحقيق التوازن الاجتماعي بين الأفراد عن طريق روح التضامن الاجتماعي بين الأفراد، كما أنها عملت على زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأجور بين الأفراد مما يجعل العامل يحيا في ظروف اقتصادية كريمة ومستوى لائق لمعيشته.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التنمية الاقتصادية هي عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة، واتضح لنا أيضا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية، كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينهما وتنظيمية ، وتتطلب عملية التنمية مجموعة من المصادر لتمويلها سواء كانت محلية أو أجنبية وذلك للوصول إلى الأهداف المرجوة والتي من أهمها زيادة الدخل الوطني وتحسين المستوى المعيشي.

الفصل الثالث

تقييم واقع الإنفاق الحكومي ضمن

البرنامج التنموية في الجزائر

للفترة (2001-2014)

الفصل الثالث : تقييم واقع الإنفاق الحكومي ضمن البرنامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2014).

تمهيد:

على إثر الأزمة البترولية لسنة 1986 خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية من سنة 1988 من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص وأبدت رغبة في التحول من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية المركزية ففي إطار هذا التطور انطلقت السلطات العمومية في الجزائر من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات وهذا بعد أن شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعا من الاستقرار والتي كان الهدف منها تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع وغيرها من الاحتياجات الضرورية ، بحيث تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متوسطة المدى متتالية ومتكاملة ، يتضمن كل برنامج مجموعة المحاور ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل المنشآت الأساسية كالطرق والنقل والمطار والموانئ والسدود وشبكات الري والغاز بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والخدمات الصحية المقدمة ، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتضمن البرامج التنموية الثلاثة التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة كما يلي:

المبحث الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

المبحث الثالث : البرنامج الخماسي للتنمية(توطيد النمو) للفترة 2010-2014.

المبحث الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول النشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل ، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء مخطط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : دوافع وأهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي.

سنتناول في هذا المطلب أهم الدوافع المتعلقة بإطلاق وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال الخطة المنتهجة في هذا البرنامج.

الفرع الأول : دوافع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد أدى برنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من اجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض مستوى معيشة السكان حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة [1]، أي عدم الاستجابة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين مستويات المعيشة والتقليل من مستويات الفقر والبطالة ، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينات واتسمت

1- شرفاوي حاج عبر ، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، ص 28 .

بالتذبذب والارتباط الشديد بأسعار النفط خلال السنوات الأخرى [1]، وهو ما نتج عنه انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأيضا ارتفاع قياسي في معدل البطالة تجاوز 29% سنتي 1999 و 2000 .

الجدول رقم (3-1): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1993-2000.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة %	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر : فرج شعبان ، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 290 .

بالإضافة إلى ذلك عرف الفقر ارتفاعا في مستوياته ، فقد شهدت فترة التسعينات ارتفاعا في عدد الفقراء (حوالي 4 ملايين فقير تقريبا)، أغلبهم في الأرياف كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة 1995-2000 والذي يتم تحديده عل أساس ثلاث نقاط أساسية وهي مدى حياة الفرد ، المسكن والدخل الحقيقي للفرد ، وتعد الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر (العشرية السوداء) [2]، والسياسة في تلك الفترة وما صاحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرت بحوالي 20 مليار دج بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للإصلاحات الهيكلية السابقة الذكر على تحسين مستويات معيشة المواطن الجزائري.

الجدول رقم (3-2): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 1998-2000.

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل الفقر البشري%	25.23	24.67	23.35	22.98

المصدر : فرج شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

1- فرج شعبان ، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 290.

2- فرج شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 290.

أمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفي المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية أدركت السلطات العمومية انه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة وأنه لا يمكن تنمية الكثير من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات الخاصة لذلك كان من الضروري على السلطات العمومية معالجة الآثار السلبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث إنعاش اقتصادي وفي هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها : [1]،

أولا : تشجيع ودعم النشطة والمبادرات كثيفة العمالة.

ثانيا : تطوير المشاريع الصغيرة.

ثالثا : إنشاء القنوات المناسبة لتمويل النشطة الاقتصادية.

رابعا : تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة الملحية.

خامسا : تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.

سادسا : تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

كما أن الإستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي المرافقة لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية ووضعت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتنمية الموارد البشرية وخلق توازن إقليمي في إطار تنمية محلية متكاملة ، وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية بسبب عبئ المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة وتنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى لذلك اغتنمت السلطات العمومية بعد ذلك

1- باشوش حميد ، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحلي الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010، ص 47.

فرصة ارتفاع العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية منن أجل توسيع الإنفاق وأطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الثاني : الأهداف العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حررت فيما يلي: [1]

أولا : دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا : تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية لسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ثالثا : تنشيط الطلب الكلي وهذه السياسة الاقتصادية مأخوذة من الفكر الكيتزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة الملاية لتنشيط الاقتصاد ، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل بحيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي[2].

المطلب الثاني:مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له .

الفرع الأول :مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية خلال الفترة 2001 إلى 2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار وتم الإعلان عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي

1- ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 أفريل 2001 ، متاح على الموقع الإلكتروني : www.eg.gov.dz/dosser/plan.relance.htm ، تاريخ الاطلاع 2017/04/15,

2- مخلوفي عبد السلام والعربي مصطفى ، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 -2004 / الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ، جامعة بشار ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص 05.

ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يم 2001/04/26[1]، يدور محوره الأساسي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري ، البناء ، والأشغال العمومية ، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : مضمون الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

(**الوحدة:** مليار دينار جزائري)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93	77.9	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	54.1	6.5	204.2	38.8
دعم القطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر : مسعودي زكرياء ، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر 2001 ، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 12/11 مارس 2013 ، ص 8.

1- باشوش حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

الشكل رقم (01): رسم بياني لنسبة كل مجال الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

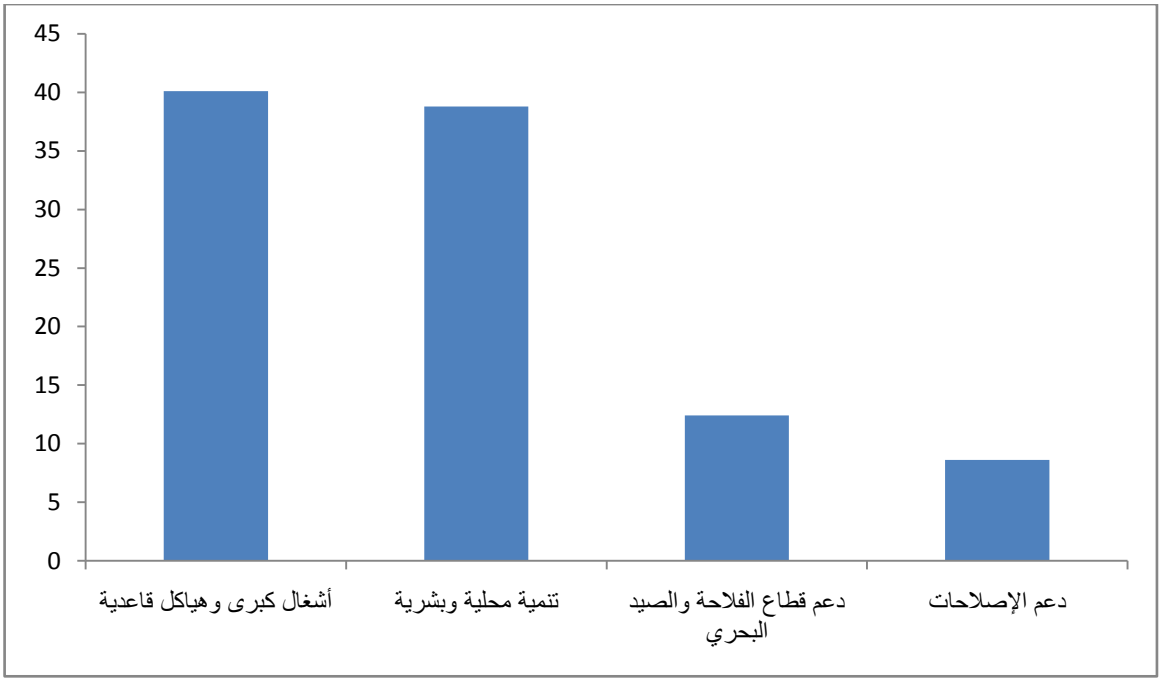

المصدر: من اعداد الطالبيتين بالإعتماد عل معطيات الجدول(1)

الجدول رقم (3-4) : التوزيع القطاعي لمشاريع الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	عدد المشاريع
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن ، العمران ولأشغال العمومية	4316
تربية ، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1396
هياكل قاعدية ، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة وبيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسة ميدانية	200

المصدر : بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 200 ، ص 106 .

من خلال الجدولين السابقين والرسم البياني يتضح لنا أنه من ناحية القيمة فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة المضافة ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا بحيث وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8% يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% وأخيرا دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها جاءت سنة 2001 كصاحبة اكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي وقد جاء تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش في السنتين الأولتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي ، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنية التحتية.

أولا : الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات دعم الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر فترة التسعينات ، أين كانت في عجز مالي بحيث أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربع سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج .
- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج .
- السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج .

وخصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل وذلك راجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل،كما وجه جزء من هذا المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي،كما أن قطاع السكن أخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي[1].

ثانيا : التنمية المحلية والبشرية.

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج ووزعت على ثلاث فروع رئيسية هي:

1: برنامج التنمية المحلية:

خصص له مبلغ 97 مليار دج بحيث يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي.

بالإضافة إلى هذا يهتم البرنامج بإنجاز وصيانة الطرق الولائية والبلدية ، ومشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة وكذلك إنجاز هياكل خاصة بالاتصالات على المستوى المحلي ومنشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن على المستوى المحلي.

2: برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية.

1- بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير نقود ومالية ، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص196.

خصص له مبلغ 17 مليار دج يهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق قروض مصغرة من أجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، حيث وجه أساسا إلى تمويل مشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية ، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع[1].

3: برنامج تنمية الموارد البشرية.

تقدر تكلفة البرنامج بـــ 90.3 مليار دج تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة، كما احتفظ أيضا بالبرامج العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي [2]، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية، الجامعات، الهياكل الرياضية[3].

ثالثا: برنامج الفلاحة والصيد البحري.

يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي على 1200 كلم ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين هما:

1: البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي.

1- زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2009** ، مجلة أبحاث اقتصادية ، المركز الجامعي خنشلة ، العدد السابع ، جوان 2010 ، ص 203.

2- عبو عمر هودة ، **الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، بدون سنة ، ص 05.

3- بوفليح نبيل ، **آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2005 ، ص 114 .

خصص له 55.9 مليار دج وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي يشرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000 ويهدف هذا البرنامج إلى:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي[1].

2: البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري.

إن الواجهة البحرية الهامة التي تمتلكها الجزائر (امتداد الشاطئ على طول مسافة 1200 كلم) تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة وموردا هاما للثروة لكنها لم تحظى بالاهتمام الكافي و لم تستغل استغلالا فعالا كما أن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى:

- تطوير الصيد البحري وتربية المائيات.
- خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة أو غير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية.
- زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الحفاظ على البيئة من خلال تجديد وتحديث الحظيرة السمكية[2].

الفرع الثاني: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة من اجل إنجازه بأقل تكلفة وللحصول على نتائج مرضية اوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة [3]، قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار الإنتاج والمنافسة،

1- بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 200-201.

2- عياش بولحية ، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001/2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص53.

3- زرمان كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 203.

وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية وقد قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 46 مليار دج[1]، ويمكن تفصيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): النفقات المخصصة للسياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر : زرنوخ ياسمينة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص184.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الحصة الأكبر أو القطاع الذي يحتل الصدارة هو صندوق المساهمات والشراكة بقيمة 20 مليار دج يليها قطاع عصرنة إدارة الضرائب في المرتبة الثانية بقيمة 20 مليار دج، ثم كل من قطاعي تهيئة المناطق الصناعية وصندوق ترقية المنافسة الصناعية بقيمة 2 مليار دج لكل قطاع منهما ، وكانت قيمة 0.08 مليار دج مخصصة لنموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل وكلها موزعة على الأربع سنوات من 2001 إلى 2004 بقيم معينة حسب حاجة كل سنة وذلك من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج وجب إجراء هذه التغيرات والتطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعن الإنعاش الاقتصادي

1- بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 201.

أي تم تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار، وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة غلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تقييم نتائج برامج التنمية في 2001-2014

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقييم البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على التنمية الاقتصادية

تميزت الأربع سنوات الممتدة من 2001 إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، رافقه استعادة الأمن عبر ربوع البلاد و تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نركز من بينها على النتائج المتعلقة بتحقيق الأهداف الرئيسية و المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض نسبة البطالة و الفقر

أولا: أثر تطبيق البرنامج على النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المعايير التي يمكن انتهاجها لقياس التنمية من الناحية الاقتصادية في أية دولة و بالتالي من الضروري استطلاع مدى مساهمة برنامج لإنعاش الاقتصادي و نجاعته من خلال معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة 2001-2004 مقارنة بفترة التسعينات، و الجدول التالي يوضح أثر تطبيق على معدل النمو الاقتصادي و يورد تطور الناتج المحلي الإجمالي الفترة 2001-2004.

جدول رقم (3-6) : تطور الناتج المحلي الإجمالي حلال الفترة 2001-2004.

المؤشرات-السنوات	2001	2002	2003	2004	المتوسط الأدنى
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	54.6	55.2	66.5	82.5	64.775
معدل النمو الحقيقي لـــ PIB%	2.6	4.0	6.9	5.5	4.75
نصيب الفرد من PIB 'دولار أمريكي"	1.779	1.783	2.088	2.553	2.050.75

المصدر: فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص295،

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ارتفاعا معتبرا خلال الفترة 2001-2004 حيث شهد معدل النمو الحقيقي الناتج للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 2001 مقارنة بفترة التسعينات إذ سجلت معدلات سالبة على سبيل المثال سنتي 1993 و 1994 و التي كانت السنة التي بدأ فيها تنفيذ البرنامج، إذا انتقل من 2.6% سنة 2001 إلى 4% السنة الموالية، ليبلغ أعلى قيمة سنة 2003 حيث وصل إلى 6.9% رغم أنه عرف بعض التراجع سنة 2004 بنسبة طفيفة ليصل إلى 5.5% و مع ذلك فإنه يظل مرتفعا مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي و قد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج 2001-2004 حوالي 4.75%

و قد انعكست الزيادة التي شهدها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق البرنامج إيجابا على متوسط نصيب الفرد منه، و الذي ارتفع من 1.779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 ليصل إلى 2.553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004 و ساهم أيضا في هذا التحسن ارتفاع أسعار المحروقات خلال نفس الفترة التي عملت هي الأخرى على رفع معدل نم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: أثر تطبيق البرنامج على معدل البطالة

كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دور كبير في إحداث مناصب شغل جيدة في إطار المشاريع و العمليات المدرجة ضمن هذا البرنامج، و قد اتخذت هذه المساهمة شكلين أحدهما مباشر تمثل في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحية و البناء و الأشغال العمومية باعتبارها القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج و الأخر غير مباشر تمثل في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج و التي شملت القطاع الصناعي و قطاع الخدمات.

الجدول رقم (3-7) : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004.

المؤشرات- السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة المنشطة	9075	9305	9540	9780
حجم أعمال مشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة (الخدمات)	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات، تجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال مترلية خدمة وطنية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة%	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر : هواري عامر و قاسم حيزية ، مداخلة تحت عنوان السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، ص09.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الأثر الايجابي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على أغلبية القطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي استيعاب كبير لعدد العمال وصل إلى 1617 ألف عامل في سنة 2004، أما قطاع الخدمات فقد كان له نصيبه من المساهمة في الزيادة في حجم العمالة مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق و سكك حديدي ة إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان و زيادة الطلب أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد استفاد من هذا المخطط نظرا للمخصصات المالية التي وجهت له و ذلك بتوفر قدرة استيعاب و توظيف ما يقارب 977لف عامل في خلا فترة تطبيق البرنامج في حين شكل القطع الصناعي حالة خاصة تميزت بضعف حجم العمالة فيه نظرا لضعف الأداء و عدم القدرة على المنافسة خصوا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات.

و قد كان لازدياد حجم العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية أثر إيجابي على نسبة البطالة التي انخفضت من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 و ذلك بفضل المساهمة القوية لكل من قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية في توفير فرص العمل جديدة باعتبار أن هذان القطاعان قد استفادا بشكل مباشر و ايجابي من دعم هذا البرنامج.

ثالثا: أثر تطبيق البرنامج على مختلف القطاعات

على غرار النتائج الجد إيجابية التي مست كل من الارتفاع المحسوس في معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض الايجابي لمعدلات البطالة و ارتفاع حجم العمالة و هناك عدة نتائج أخرى بتجسد انتعاش التنمية الاقتصادية ميزت السنوات2001 إلى 2004 نذكر أهمها:

1 -أن تخصيص جزء هام من البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نحو العمليات و المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي لسكان و دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية أدى إلى تسجيل تحسن في المستوى المعيشي للأفراد انعكس بالإيجاب على نسبة الفقر في الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث انخفضت النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري من 22.998% سنة 2000 إلى 18.55 %سنة 2004 بمعدل انخفاض قدره 21%[1].

2 -إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

3 -الاستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار منها حوالي 30 دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي،في الأخير يمكن القول أن الجزائر خرجت بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية قد استرجعت و حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.9% و احتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، و بالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 ، لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة الخفية و الجلية المسجلة في مختلف المجالات و

1- فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص297.

لكن من الطبيعي جدا أنه من الشأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسد لازمة عميقة و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة[2].

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في سجله إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005- 2009 وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف وصل إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصل لوتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وضع هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف[1]

أولا : تحديث وتوسيع الخدمات العامة:

حيث أن ما مرت به الجزائر خلال الفترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية فذلك أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة وكتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ثانيا : تحسين مستوى معيشة الأفراد:

---

[2]– زرمان كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 204-205.

1- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 31.

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي، أخذ هدف تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الحصة الأكبر وذلك راجع إلى رغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر وتكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

ثالثا: تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:

ذلك راجع إلى الدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي إن تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة في الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك ، كما أن البنى لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

رابعا: رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر إضافة إلى ترقية تكنولوجيا الاتصال. [1]

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنمية مناطق الجنوب.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

1- صالحي ناجية ,مخناش فتيحة ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 12/11 مارس 2015.

بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول ويثمنها، وهذا من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته حيث خصصت له غلاف مالي أولي قدر بـــ 4203 مليار دج .

ولكن بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج أي حوالي 114 مليار دولار[1]، وهي موضحة استنادا إلى وثيقة البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 المقسمة إلى ما يلي حسب الأبواب التي شملها هذا البرنامج.

أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشة السكان بحوالي 1908.5 مليار دج وما يمثل نسبة 45.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي مقسمة على مجموعة من الأبواب على النحو الآتي:

1: السكن:

إضافة إلى 385000 وحدة سكنية التي برمجت إلى غاية سنة 2004، فإن العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي برمجت في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو يقدر بحوالي 1.010.00 وحدة سكنية [2] موزعة على النحو الآتي:

- السكنات الاجتماعية الإيجاري .120.000
- سكنات "البيع بالإيجار" .80.000
- السكن الاجتماعي التساهمي .215.000
- السكن الريفي (الإعانات) .275.000
- الترقية العقارية .175.000

- هواري عامر ,قاسم حيزية ، **مداخلة تحت عنوان السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها.**

2- ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو، مصالح رئاسة الحكومة ، أفريل 2005 ، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=25097727. ،تاريخ الاطلاع : 2017/02/24 ،

- البناء الذاتي .145.000
- المبلغ الإجمالي 555 مليار دينار جزائري.

2: التعليم العالي:

من أجل تطوير قطاع التعليم العالي برمجت إنجازات متعددة بمبلغ يقدر بـــ 141 مليار دج كما يلي:

- المقاعد البيداغوجية .231.000
- الأسرة (الإقامات الجامعية) .185.000
- المطاعم الجامعية 26.
- مقرات مديريات الخدمات الجامعية .30
- إنجاز مركز جامعي جديد بالميلية .01
- المبلغ الإجمالي 141 مليار دج.

3: التربية الوطنية.

في إطار إصلاح و عصرنة المنظومة التربوية برمجت السلطات العمومية للفترة 2005- 2009 إنجاز عدد من المؤسسات المدرسية.

- إنجاز أقسام في شكل توسيعي .6.955
- المدارس الأساسية .929
- الثانويات .434
- المطاعم المدرسية .1098
- مرافق النظام النصف الداخلي .635
- مرافق النظام الداخلي .165
- المنشآت الرياضية .5000
- لمبلغ الإجمالي 200 مليار دج.

كمال أن أهداف البرنامج ينص كذلك على عمليات تتعلق ب:

- اقتناء تجهيزات تعليمية.
- تجديد التجهيزات التعليمية والأثاث المدرسي.
- تعويض177 مدرسة ابتدائية، 58 مدرسة أساسية، و17 ثانوية.
- المادة تأهيل المؤسسات.

4: التكوين المهني.

بالنسبة للتكوين والتعليم المهني، يتوقع بالنسبة للفترة 2005-2009 إنجاز البرامج التالية:

- إنجاز وتجهيز مراكز التكوين .30.000
- تهيئة المؤسسات .250
- إنجازات مرافق النظام الداخلي .123
- إزالة مادة الأمنيات من المؤسسات .145
- استكمال المؤسسات التكوين .12

- المبلغ الإجمالي 58.8 مليار دج.

ينص البرنامج كذلك على إنجاز عمليات تتعلق باقتناء الأثاث والتجهيزات التقنية البيداغوجية والمعلوماتية.

5: الصحة والسكان.

بالنسبة لقطاع الصحة فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 يتوقع خلال هذه الفترة إنجاز البرنامج التالي:

- المستشفيات.
- المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في جراحة العظام.
- العيادات المتعددة الخدمات .17
- مراكز الصحة والولادة .02

- مراكز مكافحة السرطان 55.
- مراكز لمعالجة المصابين بالجروح 113.
- مراكز أعراض القلب والجراحة القلبية للأطفال 02.
- مراكز العجزة 05.
- مركبات الأمهات الأطفال 05.
- معهد السرطان ومعهد الكلى 02.
- مراكز المراقبة الصحية في الحدود 06.
- معهد الشبه الطبي البيداغوجي 01.
- المبلغ الإجمالي 85 مليار دج.

ينص البرنامج كذلك على عمليات المتعلقة باقتناء تجهيزات طبية تحديد حظيرة وسائل النقل، تهيئة وترميم الهياكل الموجودة.

6: الموارد المالية تزويد السكان بالماء.

بالنسبة لتزويد السكان بالماء فيتوقع خلال هذه الفترة 2005-2009 ما يلي:

- إنجاز عمليات كبرى الصرف المياه 10.
- إعادة تأهيل شبكات الثروة بماء الشرب 18.
- إنجاز مشاريع التزود بالماء الشروب والتطهير 1280.
- الآبار 1550.
- خزنات للمياه 230.
- المبلغ الإجمالي 85 مليار دج

7: الثقافة والرياضة.

فيما يخص قطاع الشباب والرياضة فقد أولته السلطات العمومية اهتماما كبيرا وذلك ببرمجة إنجاز العديد من الهياكل أهمها: إنجاز 163 مركب جواري و 28 ملعب متعدد الرياضات منها 4 تتسع لحوالي 40.000 مقعد إضافة إلى 349 ملعب وأرضية جوارية و 49 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعات متعددة الخدمات ، إضافة إلى بناء وتجهيز 105 قاعة رياضية متخصصة و 264 مسبح وحوض للسباحة وإنجاز 85 دار الشباب و29 مركز للتسلية العلمية، إنجاز 8 مراكز ثقافية و95 مخيم وبيوت للشباب.

أما في الجانب الثقافي فهي كالتالي:

إنجاز 14 دار ثقافة وإنجاز 8 مسارح الهواء الطلق وإنجاز وتجهيز 19 مكتبة إضافة إلى إنجاز ثلاثة متاحف وترميم معلم تاريخية، وقد وصل الاعتماد المقرر لتمويل كل منها إلى 76 مليار دج .

8 : إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت.

تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو مخططا لربط 964000 مترل بشبكة الغاز وتزويد 397700 مترل بالكهرباء.

9 : أعمال التضامن الوطني.

في إطار دعم سياسة التضامن تم برمجت عدة عمليات تخص التضامن الوطني أهمها:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها والتي تشمل 14 مركزا طبيا بيداغوجيا للأطفال.
- إعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة ودراسة وإنجاز منشآت اجتماعية جديدة، إضافة إلى برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية وتمويل الترتيبات الخاصة بدعم التشغيل.

10 : تطوير الإذاعة والتلفزيون.

بحيث تضمن اقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات واستحداث قنوات التلفيزيون وإذاعة جديدة.

11 : إنجاز منشآت للشؤون الدينية:

يتضمن دراسة إنجاز المسجد الكبير إنجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي بالإضافة إلى مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

12 : البرامج البلدية للتنمية.

شملت إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير ، وعلميات فك العزلة وتحسين المحيط الحضري، إعادة تأهيل مرافق التربية وصيانتها، إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية.

13: مشاريع خاصة لتنمية كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا.

بحيث تم تخصيص مجموعة من المشاريع الإضافية لمناطق الجنوب بتكلفة 100 مليار دج أما المشاريع المتعلقة بمناطق الهضاب العليا فقدر لها حوالي 150 مليار دج.

تجدر الإشارة إلى أن مخصصات مشاريع تنمية الجنوب والهضاب العليا تضاف إلى المشاريع التي استفادت منها هذه المناطق في إطار المحاور الأخرى، كما أن هناك برنامجين تكميليين خاصين بالهضاب العليا والجنوب سنتطرق إليها لاحقا.

ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساس.

مواكبة لسلسلة المشاريع والعمليات التنموية التي خطط لها في مجال تحسين ظروف معيشة والتي خصص لها 45.4% من الغلاف الإجمالي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خصصت السلطات العمومية حوالي 1703.0 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية في مختلف مناطق الوطن وهو ما يمثل نسبة 40.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، ثم توزيعها على القطاعات التالية:

1: قطاع الأشغال العمومية: خصص لقطاع الأشغال العمومية حوالي 600 مليار دج وزعت كما يلي:

- الانطلاق في إنجاز محاور الطريق السيار شرق- غرب على مساحة 1.216 كلم.
- برنامج إعادة تأهيل وتطوير 6.000 كلم على مستوى شبكة الطرقات الوطنية الولائية وصيانة 7.000 كلم من الطرق بمختلف المناطق.

-إنجاز 3 طرق عرضية و145 منشأة فنية، إضافة إلى عمليات تعزيز وتحديث 20 مطار.

2: قطاع النقل:

تميزت مشاريع تجهيزات قطاع النقل بتكلفة كبيرة فقد خصص له حوالي 700 مليار دج وزعت كما يلي:

أ -تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال (عنابة ، الجزائر ، وهران ، الحدود التونسية) .

ب -تحديث 430 كلم من خطوط السكة الحديدية الموجودة، وإنجاز 391 كلم من الخطوط وتحديد ورصد 1100 كلم من خطوط العرض للسكة الحديدية.

ج -كهرباء السكك الموجودة بما فيذلك الخط العرض للسكة الحديدية للشمال إضافة إلى اقتناء تجهيزات الجرد والاستغلال والصيانة.

أما فيما يخص "ميترو" الجزائر فنظرا الطبيعة وتكلفته وأهمية الاقتصادية فقد تم وضع محور خاص بعملية إنجاز واقتناء التجهيزات الخاصة به، وإنجاز دراسات لتوسيعه.

النقل الحضري وتضمن المشاريع التالية:

أ -دراسة وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية على مستوى بعض المدن واقتناء عربات "تلفريك" جديدة عبر كل الولايات.

ب -إنجاز 35 نقل واقتناء 250 جافة لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري الموانئ والمطارات تضمن نقل هذا المجال مجموعة من المشاريع والعلميات المتعلقة بتطوير المنشآت الأساسية لكل من الموانئ والمطارات وهي كما يلي:

- تعزيز القدرات الوطنية في مجال المساعدة و الانقاد البحري.
- تطوير ميناء جنجن ، بالإضافة إلى اقتناء نظام لتسيير حركة النقل البحري وأمن وسلامة للميناء.
- دراسة وإنجاز 3 مطارات جديدة، إضافة إلى تطوير تسيير الفضاء الجوي الجزائري وتعزيز القدرات في هذا المجال.
- تعزيز وتطوير إمكانيات تأمين الموانئ والمطارات.

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من الأهداف الرئيسية التي ركزت السلطات العمومية على إنجازها نظرا لأهمية هذه المنشآت في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ضرورة تدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال خاصة بعد فترة التسعينات التي شهدت عمليات كبيرة للبنية التحتية.

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذ حوالي 90% من هذا المبلغ، ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي وإستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000، كما تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وسيتم توضيح كل القطاعات التي شملها هذا البرنامج بالمبالغ المخصصة لكل منها في جدول توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب والذي سوف نتطرق إليه لاحقا.

رابعا:برنامجي تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وتطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال.

1: قدرت المبالغ التي رصدتها السلطات العمومية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديثها بحوالي 203.9 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 4.8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج.

2: خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال من مجموع المبالغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما نسبته 1.1% حوالي 50 مليار دج.

الجدول التالي يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى 2009 حسب كل باب، متضمنا كافة القطاعات شملها وكذلك المبالغ المخصصة لكل منها.

جدول رقم (3-8): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب.

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1.908.5**	**%45.5**
-السكنات	555	
-الجماعة	141.1	
-التربية الوطنية	200	
-التكوين المهني	58.5	
-الصحة العمومية	85	
-تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127	
-الشباب والرياضة	60	
-الثقافة	16	
-إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65	
-أعمال التضامن الوطني	95	
-تطوير الإذاعة والتلفيزيون	19.1	
-إنجاز المنشآت للعبادة	10.1	
-عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
-برامج بلدية التنمية	200	
-تنمية مناطق الجنوب	100	
-تنمية مناطق الهضاب	150	
ثانيا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**1703.15**	**%40.5**
-قطاع النقل	700	
-قطاع الأشغال العمومية	600	
-قطاع الماء (السدود والتحولات)	393	
-قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%08**
-الفلاحة والتنمية الريفية	300	

-الصناعة	13.5	
-الصيد البحري	12	
-ترقية الاستثمار	4.5	
-السياحة	3.2	
-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	04	
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**%4.8**
-العدالة	34	
-الداخلية	64	
-المالية	65	
-التجارة	2	
-البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
-قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا : برنامج تطوير تكنولوجيا الجديدة والاتصال	**50**	**%1.1**
مجموع البرنامج الخماسي	**4202.7**	**%100**

المصدر: ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مصالح رئاسة الحكومة ، أفريل 2005 ، ص 6.

الفرع الثاني: برنامج تنمية مناطق الجنوب.

إن البرنامجين التكميليين لتنمية كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا يمثلان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق والتي تهدف غلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات ومراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن، كما أن هذين البرنامجين يهدفان من جهة إلى جعل ولايات الهضاب والجنوب مناطق وتخفيف حدة النزوح غلى الولايات الشمالية الكبيرة.

من جهة أخرى ومن اجل توفير مزيد من الظروف الملائمة لدعم التنمية الاقتصادية في ولايات النمو والهضاب العليا ثم وضع نظام ترخيص لقانون الاستثمارات بعض مزايا بالنسبة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الفلاحة.

أولا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب.

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2005-2009 بعد التعليمات الرئاسية التي تلقتها عقب زيارة رئيس الجمهورية لكل من ولايتين ورقلة و الأغواط في شهر سبتمبر 2005، وقد تمت دراسة هذا البرنامج والموافقة على إطلاقه في اجتماع مجلس الوزراء يوم 14 جانفي 2006 وقد تجاوز مجموع المخصصات المالية الولية المقررة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب بقيمة 380 مليار دج ويستهدف الولايات التالية : أدرار ، الأغواط ، بسكرة ، بشار ، تمنراست ، الوادي ، تندوف ، غرداية ، وكان مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب كما يلي [1]:

1: مشاريع تحسين ظروف معيشة السكان:

خصص لهذا المحور أكثر من 286 مليار دج ، بحيث شملت كافة الجوانب المتعلقة بتحسين ظروف معيشة المنطقة (الجنوب) وكانت الحصة الكبر متعلقة بإنجاز المساكن بتكلفة تقدر بـــ 110 مليار دج ، تليها 80 مليار دج للموارد المالية إضافة إلى 20 مليار دج لتعزيز مشاريع الطاقة (الغاز والكهرباء) والباقي وزع على مختلف المشاريع التي تشمل مختلف القطاعات منها التعليم العالي، التربية الوطنية، الصحة ,الرياضة,والبيئة.

2: برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية

خصص له قرابة 74 مليار دج , وكانت الحصة الاكبر من نصيب شبكة الطرقات بحوالي 47 مليار دج , تليها 17 مليار لقطاع الفلاحة , ودعم الإنتاج الفلاحي نظر لأهميته البالغة والباقي موزعة على كل من تطوير النقل ,الصناعة , وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الصناعات التقليدية والسياحة.

3: تحسين وسائل الإدارة.

خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مليار دج لتطوير وتحسين الخدمات الإدارية في قطاع العدالة وفي عصرنة مصالح الرقابة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا.

1- باشوش حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72.

تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 رفقة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين سكان مختلف مناطق الوطن من حيث الاستفادة من الاستثمارات العمومية ومراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في إطار خلق أقطاب تنموية متعددة قادرة على استقطاب الاستثمارات والمساهمة بشكل فعال في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.

قدرت المبالغ المالية الولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دج وتضمن هذه المحاور ما يلي: [1]

1: تحسين ظروف معيشة السكان:

خصص هذا المحور حوالي 288 مليار دج وزعت كما يلي:

73.8 مليار دج وتمثل الحصة الكبر وجهت لقطاع السكن في مناطق الهضاب العليا و 57 مليار لتوصيل الغاز والكهرباء للبيوت، أما كل من التشغيل ودعم السياسات التضامن الوطني وكذلك تزويد السكان بالماء الشروب فقد خصص لكل منهما 43.2 مليار دج بالإضافة إلى قطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي، الثقافة والصحة والرياضة.... فقد خصص لها الجزء المتبقي كل حسب احتياجاته.

2: دعم التنمية الاقتصادية:

خصصت السلطات العمومية له حوالي 233 مليار دج وزعت على عدة مشاريع أهمها تطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق بقيمة 137 مليار دج ومشاريع لتنمية الري والفلاحة بمبلغ 50 مليار دج.

كما تضمن قطاع الفلاحة بـــ 39.3 مليار دج ، و 6.7 مليار دج لتنمية الصناعة ، الصناعة التقليدية ، قطاع السياحة ، ولدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهضاب العليا.

3: تخصيص حوالي 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لدعم وتطوير قطاع العدالة.

1- باشوش حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 73-74.

4: في إطار التنمية المحلية تم تخصيص حوالي 38.8 مليار دج لدعم مخططات التنمية البلدية.

5: تخصيص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دج للشروع في إنجاز مدينة "بوعزول" الجديدة.

المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها، ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتجت تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات ضد بداية الألفية الثالثة.

أولا: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاضا متتاليا طول الفترة 2005-2009 وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتجت الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العامة أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة "الأوبك" في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـــ 10.5% وذلك راجع لأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في قطاعي الخدمات البناء والأشغال العمومية .

جدول رقم (3-9): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2006-2009.

السنوات / المؤشرات	2006	2007	2008	2009
معدل نمو PIB%	2	3	2.4	1.4
القيمة المضافة للمحروقات %	-2.5	-0.9	-3.2	-7.8
PIB خارج المحروقات %	5.6	6.3	6	9.3

المصدر : لوكال أمال شهرزاد ، آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، أكلي محند أولحاج ، البويرة ، ص 93.

إن تراجع نمو قطاع المحروقات يعود إلى انخفاض الكميات المستخرجة و المصدرة من البترول الخام والغاز الطبيعي، ولكن ارتفاع أسعار هذين الأخيرين غطى قليل من انخفاض نموها إلى غاية سنة 2009 أين تراجعت أسعار البترول من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009، نظرا لانخفاض الطلب العائدي على المحروقات مما أدى إلى تسجيل هذا القطاع لقيمة 7.8% ثم عادت وارتفعت الأسعار، وتراجع هذا الانخفاض إلى 3% وهذا ما انعكس على معدل نمو الـ PIB فقد شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بنسبة 2005 الذي كان 5.1% ثم عاد وانتعش مجددا لكن بشكل متواضع 2007 ثم تدهور من جديد في السنتين المواليتين ، أما فيما يخص معدلات النمو القطاعية فالجدول التالي يمثل أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-10) تطور معدلات النمو القطاعية للفترة 2005-2009.

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة (معدل النمو الحقيقي)	1.9	4.9	05.0.8	-5.3	21.4
الصناعة	2.5	2.8	9.8	4.4	5.
البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	6.8	9.8	8.2
الخدمات خارج الإدارة العامة	6	6.8		7.8	8.2

المصدر : هواري عامر وقاسم حيزية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل النمو الحقيقي لقطاع الفلاحة بلغ أعلى معدل له سنة 2009 الذي وصل إلى 21.4% والذي يعد سابقة في تاريخ الجزائر بالرغم من أنها مازالت تعتمد على الأمطار في إنتاجها، في حين أن قطاعي الخدمات والأشغال العمومية مازالا يحققان معدلات نمو جيدة خاصة من 2006 إلى 2009 وهذا تزامنا مع انطلاق البرنامج التكميلي.

أما قطاع الصناعة فمزال يعاني نظرا لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به بعد خصخصتها وإعادة هيكلتها ولكن عدد المؤسسات التي تصفي وتغلق أعلى من عدد المؤسسات التي تنشأ وهذا أثر كثيرا على إنتاجية هذا القطاع[1].

فيما يخص نصيب الفرد فقد ارتفع إلى 3925.9 دولار أمريكي سنة 2009 بعد ما كان 3122 دولار أمريكي سنة 2005، ويرجع هذا ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات[2].

ثانيا: أثر تطبيق البرنامج على التشغيل والبطالة.

لقد كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن أساسا في خلق وظائف كافية للقوى العاملة المتنامية فقد لوحظ تزايد في حجم العمالة خلال سنوات البرنامج، وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

1- لوكال أمال شهرزاد ، **آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر 2001-2014**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2012-2013 ، ص 93.

2- هواري عامر ، قاسم حيزية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

الجدول رقم (3-11) : تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009.

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة (المجموع)	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000
الفلاحة	1380520	1609633	1170897	1252000	1242000
الصناعة	1058835	1263591	1027817	1141000	1194000
بناء وأشغال عمومية	1221022	1275703	1523610	1575000	1718000
التجارة (الخدمات الإدارية)	4392844	4757877	4871918	5178000	5318000
معدل البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

المصدر : هواري عامر وقاسم حيزية ، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

إن مساهمة كل القطاعات في إحداث التنمية خلال هذه الفترة أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009، حيث نجد أن حجم العمالة ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل جديد في هذا القطاع خلال الفترة 2005-2009 ،يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، إذ قدر عدد المناصب المستحدثة فيه خلال نفس الفترة ما يقارب 505978 منصب شغل جديد، أما قطاع الفلاحة فقد عرف تذبذب في حجم الأيدي العاملة سنة 2009 مقارنة بسنة 2005 بقسمة 138520 منصب لأمل قطاع الصناعة فعرف زيادة بسيطة مقارنة بقطاع الأشغال العمومية والخدمات قدرت بـــ 135165 منصب شغل ، وعلى العموم فإن حجم العمالة المستغلة قد ارتفع من 8044220 سنة 2005 إلى 9472000 بحيث وصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009 إلى حوالي 1427780 منصب شغل جديد، وبهذا استطاع البرنامج التكميلي لدعم النمو أن يقلص من حجم البطالة.

ثالثا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات.

نظرا لتعدد المجالات والقطاعات التي شملها هذا البرنامج فقد تعددت النتائج التي حققها وهي كما يلي [1]:

1 -السكن:

تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو فقد سمحت بإنجاز 1045209 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون (الإيجار العمومي بالتساهمي الاجتماعي ، الريفي البيع بالإيجار ، الترقوي ، البناء الذاتي) عبر مختلف الولايات، إذا كان هذا الكم من الإنجاز قدم الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم ينهي الأزمة بعد وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القادم.

2 -الصحة العمومية:

شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة، وهذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات وفيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم (3-12) : تطورات هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	1999 إلى 2004	2005 إلى 2009	المجموع
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الخدمات	50	83	133

المصدر: سيلام حمزة ولد بزيو فاتح ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الملاية والبنوك ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2013-2014 ، ص 90 .

3 -التربية الوطنية:

1- سيلام حمزة ، وليد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2013 / 2014 ، ص 89.

لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثل التعليم العالي، التكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009) وهو ما يفسر التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 255,5 مليار دج سنة 2000 إلى 403,3 مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج، خصصت لهذه القطاعات الثلاثة[1].

الجدول رقم (3-13) : تطور الإنجازات المادية لقطاع التربية.

الفترة / البيان	الفترة من 2005 إلى 2009	نسبة التطور (%)
المدارس الابتدائية	1800	39.19
الإكماليات	1013	59.58
الثانويات	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	358	71.88
المطاعم والنظام النصف داخلي	2508	77.35

المصدر: سلام حمزة ولد بزيو فاتح ،مرجع سبق ذكره، ص90.

4 -التعليم العالي:

من الإنجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في إنجاز البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

تجدر الإشارة كذلك إلى تعميم نظام " LMD" في الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسيكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأستاذ المدعم بنظام التعويضات الذي سيدخل حيز التنفيذ مع نهاية 2010.

1- سيلام حمزة ، وليد بزيو فاتح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 89-90

يضاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشرة لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والنقدي.

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو) للفترة 2010-2014.

إن لجوء الحكومة إلى برنامج خماسي آخر بعد برنامج (2005-2009)، فتح أبوابا عديدة ففي الوقت الذي ترى فيه السلطات الجزائرية أن مثل هذه الخطوة تعد أمرا طبيعيا، فإن العديد من الخبراء الاقتصاديين يضعون العديد من علامات الاستفهام/ وبالتالي يعد من الضروري توضيح محتوى هذا البرنامج ومبررات الجهة المعنية لإطلاقه

المطلب الأول: أهداف البرنامج الخماسي (توطيد النمو)

يهدف برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 والذي خصص له من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار إلى تحقيق اهداف و تتمثل في [1]:

أولا: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

ثانيا: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي ويتعلق الأمر بتحسين الظروف المعيشية اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل والتي بلغ عددها 3 ملايين خلال الخمس سنوات المقبلة.

ثالثا: كما تهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشأة القاعدية في مجال التعليم، الصحة، السكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة ، إيصال الكهرباء ، الماء ، الغاز...إلخ) .

رابعا: فك العزلة عن المناطق النائية وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية إصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها.

1- ملف البرنامج الخماسي 2010-2014، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 ، المتاح على الموقع التالي: http://www.ennaharonline.com/ar/national/62281-286-2010.html، تاريخالاطلاع : 2017/04/20 ، أو عن المنتدى: زيان أحمد للمعرفة، المتاح على الموقع التالي: http://taougrite.yoo7.com/t605-topic. ، تاريخ الاطلاع 2017/04/20،

المطلب الثاني: مبررات و مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

الفرع الأول: مبررات البرنامج الخماسي للتنمية

تتمثل مبررات البرنامج الخماسي للتنمية فيما يلي[1]:

إن هذا المبلغ يتوافق والالتزام الذي قطعه السيد رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب من اجل برنامج جديدة بمبلغ بعادل 156 مليار دولار (خاص بإطلاق مشاريع جديدة والباقي أي 130 مليار لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها)، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجة البلاد للتنمية، وكمثال على ذلك فإن المشاريع الجديدة للطرق وخطوط السكك الحديدية هي بالتأكيد ذات أهمية ومكلفة، ولكنها ضرورية أيضا من أجل توسيع عمليات تحديث الشبكات إلى كل ربوع الوطن وضمان اندماج هذه الشبكات في حد ذاتها بما يضمن لها أيضا العقلانية كذلك إن أهمية برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي منبثق أساسا عن النمو الديمغرافي المتزايد ، حيث ما انفك يرتفع عدد التلاميذ الجدد في الطور الابتدائي، بالإضافة غلى ما سبق فهناك نقطة أثارت النقد الأساسي المقدم من قبل البعض حول برنامج الاستثمارات العمومية، وهي وفرة الموارد المطلوبة لتمويل البرنامج الخماسي وتم توضيح هذه النقطة من خلال المبررات التالية:

أولا: إن هذا البرنامج لا مناص منه، حيث انه يجب على الجزائر أن تتدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها وذلك أمر يفرض نفسه خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية متنامي باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، في حين أن شاسعة التراب الوطني تقتضي مزيدا من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

إن الجانب الجديد برمته من البرنامج يشكل ما يعادل النصف امتدادا للجهود التي بذلت خلال الخماسية السابقة بالنسبة لتنمية المنشآت القاعدية، وأنه بفضل هذه الاستثمارات الجديدة لأمكن أكثر فأكثر تثمين نفقات التجهيز المبذولة على مدى السنوات الخمس السابقة في نفس هذه القطاعات وإن التأخر في مختلف هذه الإنجازات أو تمديد اجلها أكثر قد يؤدي إلى رفع تكلفتها في المستقبل.

1- لوكال أمال شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80-81.

ثانيا: إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة طبقا لتعليمات كان قدر أصدرها رئيس الجمهورية في وقت سابق.

ثالثا: إن الخزينة العمومية تتوفر على ادخار هام وقد كان هذا الادخار الذي يقدر بأزيد من 4000 مليار دج ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرية والذي يقتضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، وبالتالي فإن هذا الصندوق يساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار إستراتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

رابعا: إن الساحة المالية المحلية تتوفر على سيولة هامة ومتنامية كل سنة حيث لم يتمكن الجهاز الاقتصادي امتصاصها، وبما أن الدولة هي المستثمر الأول بصفة انتقالية فإنها لذلك سوف تستعين كلما دعت الحاجة بالفائض من هذا المورد الذي سينجم عنه في المقابل زيادة في إيرادات الجباية العادية[1].

خامسا: إن تمويل هذا البرنامج الخماسي والحفاظ على توازنات الميزانية العامة يكون أكثر يسرا وخاصة بفضل اعتماد الصرامة في النفقات العامة، وبروز إجماع وطني حول التوجه التدريجي نحو معايير اقتصادية كفيلة بالحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني دون المساس بالعدالة الاجتماعية[2].

الفرع الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الإنفاق العمومي كما أدى تقليص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوز للفترات الحرجة في أواخر 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت

1- لوكال أمال شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80-81.

2- علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول بعنوان العقود الاقتصادي الجديدة بين المشروعية والثبات ، شرم الشيخ ، مصر ، 28/25 جانفي 2015 ، ص ص 12-13.

ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد، ويتضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

أولا: تحسين التنمية البشرية.

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية من خلال.

- إنجاز حوالي 500 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و 850 ثانوية.
- إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم.
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- إنجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في إنجاز 800.000 وحدة متبقية قبل نهاية 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجار إنجازها.
- إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافية والاتصال.

ثانيا: تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.

خصص البرنامج الخماسي حوالي 40% من موارده للاستثمارات العمومية تضمنت على الخصوص:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري.
- تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- تخصيص حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وغدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ثالثا: برامج دعم التنمية للاقتصاد الوطني.

خصص للبرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 1500 مليار دج تضمن ما يلي:

- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والد
- عم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار الشغل، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال سنوات الخمس المقبلة.

رابعا: تطوير اقتصاد المعرفة.

قام البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 بتخصيص 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية[1].

1- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص12-13.

المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج الخماسي لتنمية

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أهم النتائج التي تم تحقيقها من جراء تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة من 2010-2014 على مختلف القطاعات و المجالات و هي موضحة كما يلي[1]:

أولا: تطور الناتج الداخلي الخام

تطورت الناتج الداخلي الخام في الجزائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة 2001-2014 ليرتفع من 4.123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى مستوى 15.569 مليار دينار جزائري سنة 2013 و هذا ما أنعكس على نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي من 274.711.69 دينار جزائري سمة 2007 إلى 394.395.2 دينار جزائري و هو ما يشكل محفز لجلب الاستثمارات التي تتأثر مباشرة بزيادة الطلب.

ثانيا: تحسن النمو الاقتصادي

الملاحظة أن معدل النمو الاقتصادي تحسن خلال الفترة حيث أنتقل من مستوى 2% سنة 2001 إلى مستوى 3.2% سنة 2012. كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر بـــ7.1 %سنة 2012 مقابل 6.8% كمتوسط خلال الفترة2005-2012.

ثالثا: انخفاض في إجمالي الديون الخارجية

تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلى مستوى 3.9 مليار دولار أمريكي سنة 2012، مقابل 30 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

رابعا: ارتفاع احتياطي الصرف

ارتفع إجمالي احتياطي الصرف للجزائر ليبلغ مستوى 19.3 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي سنة 2001.

1- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص12-13.

خامسا: تحسن في معدل البطالة و لتضخم

سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-20147 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدرت بنسبة 10% سنة 2011 مقابل 28.8% سنة 2000، فيما بقي معدل التضخم عند مستوى مقبول قدرت بـــ4.5% سنة 2013.

سادسا: الطاقة

الذي يتمثل في برنامج الطاقات المتجددة الذي يهدف إلى إنتاج 22.000 ميغا واط بحلول 2030.

سابع: البنية التحتية

ضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال البرنامج على تعزيز و تطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطورت كثيرا خلال فترة الدراسة حيث تحقق ما يلي:

1 -يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـــ 112.039 كلم ، أهمها الطريق السيار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

2 -تقدر عدد المطارات ب 5 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.

3 -يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدة التي يقدر طولها حاليا ب 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 12.000كلم بحلول 2017.

4 -فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر ب 51 ميناء 11 ميناء تجاري و منائيين للبترول[1].

ثامنا: السكن

تعتبر أزمة السكن في الجزائر من أهم الملفات الاجتماعية التي توجه الحكومة، ففي إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-20144، تم تحقيق العديد من الانجازات خلال لفترة 2010-2012 تم تسليم

1- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص13.

أكثر من مليوني مسكن و بالضبط 2.341.843 سكن، بهذا يمكن القول بأنه تم الوفاء بجزء كبير من الوعود التي قطعه فيما يخص قطاع السكن، غير أن هذا القطاع شهد بعض التأخر بين ما هو مقرر إنجازه و ما تم تسليمه[1].

تاسعا: التعليم العالي و التكوين المهني

إما فيما يخص التعليم العالي و التكوين المهني فإن الجامعات و مراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين، ففي سنة 2013 قدر عدد المسجلين في الجامعات ب 1.314.000 طالب و عدد المسجلين في مراكز التكوين المهني ب 600.000[2] و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية الموارد البشرية في إحداث و تفعيل التنمية بل و أصبحت الموارد البشرية أهم عوامل الإنتاج التي تساهم في هذه الأخيرة.

1- لزكال أمال شهرزاد ، مرجع سبق ذكره.ص 119.

2- علام عثمان، نفس المرجع، ص14.

خلاصة الفصل:

إن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين بين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر على تحقق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتقليل الاختلالات التي تميزه وهو ما قمنا به من خلال هذا الفصل الذي تضمن البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر للخروج من الأزمة على امتداد ثلاثة عشر سنة او فيما يزيد التي كان هدفه تحسين المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على البطالة من خلال توفير عدد كبير من مناصب العمل، والقضاء على أزمة السكن وبناء البنى التحتية وهذه العوامل كلها تساعد على الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في دفع عجلة التنمية.

بعد مرور كل هذه المدة لوحظ أن هذه البرامج التنموية حققت العديد من الإنجازات حتى وان كانت بنسب كبيرة، بحيث استطاعت أن تقلل من نسبة البطالة وتوفير السكن، إلا أنها لم تستطع تغيير هيكل الاقتصاد وتنويعه وفك ارتباطه المطلق بالمحروقات كما أنها لم تستطع الرقي بنوعية الخدمات التي تقدمها، مما دعا إلى التفكير في برنامج تنموي آخر 2015-2019 والذي يتم تنفيذه حاليا.

الخاتمـــة

الخاتمة:

يقر العلماء المحدثون للمالية أن طريقة توزيع النفقات الحكومية على مختلف الاحتياجات والضروريات أهم ممن وضع حد لزيادتها فمن المفيد أن تزيد النفقات المنتجة والمحفزة على النهوض بمختلف القطاعات إلى أقصى حد ممكن وأن تقلل إلى أدنى حد النفقات غير المنتجة ومن المهم أن نبحث في تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني إذ أن هذا التأثير أهم من قيمة النقود بالأرقام.

والجزائر بدورها اتخذت من هذا المنطلق سبيلا لها من أجل محاولة النهوض أو الرفع أو التوسع في الخدمات العامة ومواجهة حاجة السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة وذلك باعتبار العنصر البشري العامل الأساسي والرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى 2014 وذلك نتيجة انتشار العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم، البطالة، الفقر وغيرها عقب فترة الإصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات بالإضافة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال تقييمنا لواقع الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة التي عرفت تنفيد ثلاثة برامج خماسية فإنه يتضح الدور الرئسي و الفعال للدولة في تمويل و تجسيد تلك البرامج، من خلال الانفاق الحكومي ضمن الميزانيات السنوية ،حيث يمكن القول ان تمويل تلك البرامج اعتمد بالدرجة الاولى على الاعتمادات المالية المخصصة سنويا في جانب الانفاق وبالأخص نفقات التجهيز ،وهو ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثانية: لقد استهلكت البرامج التنموية التي تناولناها خلال فترة الدراسة مبالغ مالية كبيرة، ومست تلك البرامج العديد من المجالات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية الا ان النتائج المحققة على ارض الواقع ، بالنسبة لمختلف القطاعات لم ترقى الى المستويات المطلوبة و لم تتوافق مع ما تم لتخطيط له عند اعداد تلك البرامج و هو ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: تأكيد إمكانية ضمان ترشيد النفقات الحكومية خلال تحديد الأهداف بدقة ومتطلبات نجاحها والمجالات الأساسية التي تشملها بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية وهو ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

- تعتبر النفقات الحكومية وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن وجه وتحقيق أهدافها من خلال التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- ظاهرة تزايد النفقات الحكومية نعتبر أحد السمات المميزة للمالية العامة في الدول حتى وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدتها من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- إن عملية التنمية تحتاج في المراحل الأولى إلى إنفاق مبالغ كبيرة ذلك راجع لضخامة التكاليف اللازمة لبدئ هذه العملية (التنمية) رغم أن العائدات ونتائج هذا الإنفاق لا تظهر إلا تدريجيا حتى تبدأ الوحدة الإنتاجية ومختلف الأنشطة الاقتصادية في الانتفاع بهذه الهياكل.
- يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي السبيل للخروج من مشكلة الندرة وذلك للالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير وذلك من أجل تحقيق العمليات الناتجة عن الإنفاق.
- إن لبرنامج التنمية الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية ساهمت في تحسين ظروف معيشة السكان في عدة مجالات وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر الممول الأول والرئيسي للنفقات الحكومية التي تنعكس على التنمية الاقتصادية وهذا يعد أمرا سلبيا كونها تعتمد بدرجة كبيرة على هذا المصدر الثابت والدائم.
- إن لجوء الجزائر إلى سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر ضرورة حتمية وذلك للوضعية المزرية التي كانت تعيشها خاصة في مجال الصناعة الذي أدى إلى ازدياد حجم البطالة وتوسيع دائرة الفقر، وكذا عزوف الاستثمار الخارجي ونفوره من الجزائر لعد أسباب منها: عدم وضوح الخطة الاقتصادية للحكومة بالإضافة إلى غياب عامل الأمن، كما أن مجمل الأفكار الاقتصادية تابعة أساسا من اقتصاديات البلدان المتقدمة وبالتالي فإن استناد الجزائر عليها من خلال تطبيق برامج تنموية يترتب عنه نتائج غير كافية وهذا ما نراه في الكثير من الدول النامية.

الاقتراحات:

- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق الحكومي والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو الاقتصادي، بحيث لابد أن يكون صرف هذه الأموال إلى مشاريع تنموية تؤدي إلى توفير مناصب عمل وتخفيض نسب البطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- يجب أن توجه العائدات النفطية لبناء قاعدة اقتصادية تحفز القطاعات المنتجة مثل الفلاحة الصناعية...إلخ وتسمح بتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى لتمويل المشاريع والبرامج التنموية بدل الاتكال على العوائد النفطية كالبحث عن موارد ضريبية أخرى عن طريق توسيع الوعاء الضريبي لأن الجباية البترولية مازالت مسيطرة على الجباية العادية.
- يجب الاستفادة من الأزمات الملاية التي يشهدها العالم بتعزيز الشفافية في تسيير الأموال العمومية خاصة في إنجاز المشاريع الكبرى وتطوير آليات الرقابة والتدقيق والإجراءات المحاسبية وترشيد الإنفاق الاستثماري خاصة في ظل الاقتراض عالميا بفضل الأزمات المالية.
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد قضية مهمة ولا يتم ذلك إلا من خلال الإصلاح المؤسساتي والتطوير التكنولوجي والتكامل بين السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. ابراهيم بن داود ، **الرقابة المالية علي النفقات العامة** ، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009
2. أبو السعود محمد فوزي ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مصر ، 2004 .
3. أبو دوح محمد عمر، **ترشيد انفاق العام وعجز ميزانية الدولة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ،
4. بعلي محمد الصغير وأبو العلا يسرى ، **المالية العامة: النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،
5. بكري كامل ، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986،
6. البنا محمد ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، مكتبة زهراء ، مصر، 1996
7. الجبير أحمد ، **المالية العامة والتشريع المالي** ، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
8. الحسيني عرفان تقي ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي لنشر ، عمان ، 2002.
9. الجمل هشام مصطفى ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية** ، دار الفكر الجامعي،مصر، 2006.
10. الجيوسي وليد ، **أسس التنمية الاقتتصادية** ، دار جليس للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى، 2009،
11. الداودي الطيب ، **استراتجية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
12. الدجيلي قاسم عبد الرضا ، ترجمة علي عبد العاطي ، **النمو والتنمية** ، إدارة المطبوعات للنشر،دون مكان نشر ، 1998

13. الرويلي صالح ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعي ة , الجزائر,الطبعة الرابعة ، 1992.

14. السيد حجازي المرسي ،**مبادئ الاقتصاد العام** ،الدار الجامعية ،مصر،.2002

15. الشوابكة سالم محمد ، **المالية العامة والتشريعات الضريبية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

16. الصكبان عبد العال ، **مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق** ، بغداد، الطبعة الأولى، 1972.

17.العساف أحمد عارف ، الوادي محمود حسين ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار الميسرة ، عمان ، 2011 .

18.العسل إبراهيم حسن ، **التنمية في الإسلام مفاهيم – عطاءات – أساليب** ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، دون مكان نشر ،الطبعة الأولى ، 2006.

19.العلي عادل ، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 .

20. العمر صلاح نجيب ، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983.

21. العواملة نائل عبد الحافظ ، **الإدارة المالية العامة ، مدخل نظامي مقارن** ، مركز احمد ياسين ، الأردن، الطبعة الرابعة ، 2003

22.العويسات جمال الدين ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 .

23. الهيتي نوارد عبد الرحمن ، ال خشالي منجد عبد اللطيف ، **اقتصاديات المالية العامة** ، عمان ، 2005.

24.حسب الله أميرة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر** ، الدار الجامعية، مصر، 2005.

25. حسن فليح ، **التمويل الدولي** ، دار المجدلاوي للنشر ، عمان ، 2004 .

26. حسين حسن مصطفى ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون مكان نشر,2003 .

27.حلاوة جمال ، صالح علي ، **مدخل إلى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، طبعة اولى ، 2010 .

28.حنفي عبد الغفار ، **أسواق المال وتمويل المشروعات** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.

29.خصاونة محمد ، **المالية العامة : النظرية والتطبيق** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 .

30.خلف فليح حسين ، **اقتصاديات التعليم وتخطيطه** ، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

31.خوني رابح ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إثراء للنشر ، عمان ، 2008.

32.دراز حامد عبد المجيد ، السيد حجازي المرسي ، **مبادئ الاقتصاد العام** ، الدار الجامعية ، مصر، 1998.

33. ذياب عواد فتحي أحمد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013.

34. رضا أحمد ، **معجم متن اللغة** ، منشورات مكتبة الحياة,لبنان ، 1987 .

35. رياض إسماعيل ، **تقنيات البنك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

36. سليمان علي خليل ، اللوزي أحمد ، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2000 .

37. شحادة خالد الخطيب ، شامية احمد زهير ، **أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2007.

38. شهاب مجدي محمود ، **أصول الاقتصاد العام** ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2004 .

39. صادق بركات عبد الكريم وآخرون ، **المالية العامة** ، الدار الجامعية ، لبنان ، 1986.

40. صالح محمد ، القريشي تركي ، **علم اقتصاد التنمية** ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، طبعة اولى ،2010.

41. طاقة محمد ، العزاوي هدى ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان،الطبعة الاولى ،2007 .

42. عبد الحميد عبد المطلب ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.

43. عبد القادر عطية عبد القادر محمد ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، دار الجامعية ، مصر ، 1999 .

44. عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009.

45. عبد المنعم محمد ، مصطفى أحمد فريد ، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1999.

46.عبد الوهاب نجا علي ، **الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية** ،الدار الجامعية ، مصر ، 2015 .

47.عبده عبير شعبان ، القفاش سحر عبد الرؤوف ، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2013 .

48.عجيمية محمد عبد العزيز ، يسري أحمد عبد الرحمن ، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها** ، الدار الجامعية ،مصر ، 1999

49. عصفور محمد شاكر ، **أصول الموازنة العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ,لبنان، دون سنة نشر.

50. عصفور محمد شاكر ، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

51.غنيم عثمان محمد ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2004،

52.قابل محمد صفوت ، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** ، دار وفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، دون مكان نشر، 2008

53. قدي عبد المجيد ، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

54.القريشي مدحت ، **التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل ، عمان ، 2007

55.قريصة صبحي تادرس ، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشٍر،

56. كنعان علي ، **اقتصاديات السياستين المالية والنقدية** ، دار المعارف ، سوريا ، بدون سنة نشر،

57.الكواري علي خليفة، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1981

58.محمد غنيم عثمان ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004،

59.محمد غنيم عثمان ، **مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة ،2005 .

60.محي الدين عمر ، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية، لبنان ، دون سنة نشر.

61.مصطفى أحمد فريد ، **الموارد الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2002.

62. **المنجد في اللغة العربية** ، دار المشرق،2001 ، لبنان.

63.مندور عصام عمر ، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية** ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2011.

64.المهايني محمد خالد ، **الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة** ، مجلة إدارة المال العام – التخصيص والاستخدام – ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، أعمال المؤتمرات ، مصر،2010

65. ناشد سوزي عدلي ، **أساسيات المالية العامة : النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة** ، منشورات الحلي البغدادية ، لبنان ، 2008.

66. ناشد سوزي عدلي ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، لبنان ، دون سنة نشر.

67. ناشد سوزي عدلي ، **الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2000،مصر ، 2000 .

68. ناصر زين العابدين ، **علم المالية العامة** ، دار النهضة العامة ، مصر ، دون سنة نشر.

69. يحياوي عمر ، **مساهمة في دراسة المالية العامة : النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010,.

70. يونس محمد ، نعمة الله رمضان ، **مقدمة في علم الاقتصاد** ، المكتب العربي الحديث ، مصر، دون سنة نشر.

Livres :

1. Stéphanie Damarey , **finances publiques**, gualino éditeur, Paris, 2006.
2. Thébeau Michel, **allocations budgétaires et fourniture des services publics de santé et d'éducation 2000- 2006** : une comparaison internationale, papier présenté par le bloc ; étude et analyse macroéconomique, paris, 2009.

المذكرات:

1. بن سالم الزهران بندر ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1997-2000)**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية ، السعودية ،2004.
2. بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، مذكر ماجستير في علوم التسيير نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.
3. بوفليح نبيل ، **آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2005
4. بومدين بن نوار ، **النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية الجزائر 1980-2000)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 .
5. حميد باشوش ، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحلي الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010،
6. رابح بلقاسم ، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999

7. سيلام حمزة ، وليد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2013 / 2014.

8. شعبان فرج ، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

9. صادق محمد ، ربابعة حامد ، **نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية** ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، 2010.

10. عياش بولحية ، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001/2004**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010،

11. لوكال أمال شهرزاد ، **آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر 2001-2014**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكل محند أولحاج ، البويرة ، 2012-2013 .

12. مخلوفي عبد السلام والعربي مصطفى ، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 -2004 / الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي** ، جامعة بشار ، الجزائر ، بدون سنة نشر

المجلات:

1. الرويتع سعد بن صالح ، **قياس الاداء في الوحدات الحكومية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة ، الرياض،العدد 2 ،2002

2. زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2009** ، أبحاث اقتصادية ، المركز الجامعي خنشلة ، العدد السابع ، جوان 2010

الملتقيات والمؤتمرات:

1. سلطان عطية صلاح، **مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي** ، مؤتمر بعنوان الإدارة العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2006.

2. صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 12/11 مارس 2015.

3. عامر هواري ، قاسم حيزية ، **مداخلة تحت عنوان السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**.

4. عبر شرفاوي حاج ، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار،

5. علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول بعنوان العقود الاقتصادي الجديدة بين المشروعية والثبات ، شرم الشيخ ، مصر ، 28/25 جانفي 2015.

6. هودة عبو عمر ، **الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في

الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، بدون سنة

التقارير ووثائق أخرى:

1. البنك الدولي ، **تقرير حول مراجعة الإنفاق العام لسنة 2004** ،

المواقع الالكترونية:

1. www.scc.com/or/m3.Fites/Performance.doc
2. www.eg.gov.dz/dosser/plan.relance.htm.
3. http://www.startimes.com/?t=25097727.
4. http://www.ennaharonline.com/ar/national/62281-286-2010.html.
5. http://taougrite.yoo7.com/t605-topic.

الملخص:

يؤدي الإنفاق الحكومي دور مهم في التأطير على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر حين تتكفل الدولة بمختلف المبادرات التنموية معتمدة في ذلك على التمويل من خلال برامج الإنفاق الحكومي السنوي، في هذا الإطار نسعى من خلال دراستنا إلى بحث وتشخيص دور الإنفاق الحكومي في تفعيل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

حيث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي تفعيل البرامج التنموية في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق، البرامج التنموية، سياسة الترشيد، الفعالية.

Résumé:

Les dépenses du gouvernement conduit un rôle important dans l'élaboration des programmes de développement économique et social adoptés par l'État, en particulier dans les pays en développement comme l'Algérie, tandis que l'État prévoit diverses initiatives de développement, en se fondant sur le financement par les programmes de dépenses annuelles du gouvernement, dans ce cadre, nous cherchons à travers notre étude de rechercher et diagnostiquer le rôle des dépenses publiques dans l'activation des programmes de développement en Algérie au cours de la période (2001-2014).

Où nous allons essayer de répondre à la problématique suivante:

Comment la politique des dépenses publiques pour activer les programmes de développement en Algérie?

Mots-clés:

Les dépenses, les programmes de développement, la politique de rationalisation, l'efficacité

Summary:

The government expenditure plays an important role in supervising the economic and social development programs adopted by the state, especially in the developing countries, such as Algeria, where the state undertakes various developmental initiatives based on funding through the government's annual expenditure programs. In this study, our objective is to research and diagnosis the role of government spending in activating development programs in Algeria during the period (2001-2014).

Where we will try to answer the following problem:

How can government spending policy activate development programs in Algeria?

Key words:

Expenditure, development programs, rationalization policy, effectiveness.